الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني : تصديق المادة 14 كانت من اجل حقوق ومستحقات الاقليم

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2023/06/15
No. : 7806

ضمان الشفافية والعدالة

تؤسس بقانونٍ، هيئةٌ عامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات وممثلين عنها، وتضطلع بالمسؤوليات الآتية:

اولاً :ـ التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية، بموجب استحقاق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

ثانياً :ـ التحقق من الاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها.

ثالثاً :ـ ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم او المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وفقاً للنسب المقررة.

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: نسطر تاريخا مشرقا لقواتنا كما فعلنا دائماً
- توجيهات بالإسراع بتنفيذ المشاريع المتلكئة في إدارة رابرين
- مستشارون وخبراء اسبان في المجال السياحي لحكومة الاقليم
- الى هيرو خان في يوم ميلادها
- الاتحاد الوطني : تصديق المادة 14 كانت من اجل حقوق ومستحقات الاقليم
- الاتحاد الوطني هو المرجع الاساس لاحتياجات ومطالب شعب كردستان
- مشروع الاتحاد الوطني ينهي تأخير الرواتب ويضمن عدالة توزيع الواردات
- الاتحاد الوطني لن يتخلى عن مشروع إعادة الرواتب المدخرة
- سوزان منصور: دعمنا صندوق اعمار المناطق المحررة عبر آليات جديدة
- الاتحاد الوطني النيابية تحتفي بذكرى تأسيس صحيفة الزوراء
- تقليد رئيس الجمهورية الوسام الأعظم في إيطاليا
- رئيس الجمهورية يحضر القداس التأبيني لرئيس الوزراء الإيطالي الأسبق
- رئيس الجمهورية : أهمية تعزيز التعاون بين العراق وإيطاليا
- السيدة الأولى: أهمية تطوير العلاقات العلمية بين الجامعات العراقية والإيطالية
- محادثات السوداني في مصر..التوقيع على 11 مذكرة تفاهم

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د.اراس حسين دارتاش : عراق2023 بين موازنة الحكومة و موازنة البرلمان
- بناء الدولة في العراق ودور المجتمع الدولي
- حسن فحص : العراق والعودة إلى الفيدرالية
- مايكل نايتس: زيادة غير عادية في عديد قوات الحشد الشعبي

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- بدء الاجراءات بحق حزب الشعوب الديمقراطي
- كيليتشدارأوغلو: سأقود السفينة إلى ميناء آمن!

المرصد السوري و الملف الكردي

- بيان : تركيا تستأنف سياساتها العدائية
- سيهانوك ديبو : "الإدارة الذاتية"... فرص النجاح والتحديات

المـــرصد الايراني

- الخامنئي: لا حرج في الاتفاق، و لا ينبغي المساس بالبنية التحتية النووية
- محمد صالح صدقيان : مفاوضات إيرانية أمريكية جديدة.. ما هي ملفاتها؟
-

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- حيدر الحيدر الاجودي : المصالحات في الشرق الاوسط بين الحقيقة والوهم
- كيف ستنتهي معركة الربيع بين أوكرانيا وروسيا؟

العدد: 7806... 15-06-2023

نسطر تاريخا مشرقا لقواتنا كما فعلنا دائماً

اشرف بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٦/١٤ في دباشان على اجتماع امني رفيع المستوى.

وخلال الاجتماع الذي حضره جلال شيخ ناجي رئيس وكالة الحماية والمعلومات/المعلومات، وهيوا احمد رئيس مؤسسة آسايش الاقليم، واللواء الركن بختيار محمد الامين العام لوزارة البيشمركة، ووهاب حلبجيي المدير العام لمكافحة الارهاب، وسرخيل كمال مدير العمليات في مؤسسة الآسايش، وبولو شالاو علي عسكري مسؤول استخبارات البيشمركة، وديار عمر نائب قائد قوات الكوماندو في كوردستان، جرى بحث آخر المستجدات الامنية والتنسيق العسكري والاستخباراتي بين اقليم كوردستان والعراق، واكد المجتمعون ضرورة توحيد الجهود من اجل حماية الاستقرار في اقليم كوردستان وحياة المواطنين.

واوضح الرئيس بافل جلال طالباني مهام ومسوؤليات القوات الامنية للحضور، وقال: يجب ان تكون حماية حياة المواطنين وترسيخ القانون من مهامكم ومسؤولياتكم الاولية في جميع المراحل، لايجوز فسح المجال امام اي خرق للقانون بأي شكل من الاشكال، ويجب مواجهة ذلك باقوى صورة، انا متاكد بانه وبدعمكم ومساعدتكم نستطيع ان نكون بمستوى المسؤوليات الوطنية، وان نسطر تاريخا مشرقا لقواتنا كما فعلنا دائماً.

الله اكبر

توجيهات بالإسراع بتنفيذ المشاريع المتلكئة في إدارة رابرين

قوباد طالباني :نتصدى لعرقلة معاملات المشاريع والتقصير في تمشية معاملات المواطنين بالمساءلة

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٦/١٤، مع المشرف على إدارة رابرين ومديريها العامين في مبنى مجلس الوزراء بأربيل، وخلال الاجتماع تم التطرق إلى المشاريع الاستثمارية والخدمية في المنطقة، وتقرر أنه لحين عقد الاجتماع الثاني أن يتم تحديد جميع المشاكل والعقبات أمام تنفيذ تلك المشاريع وخصوصا المشاريع التي قُدمت إلى الجهات المعنية للموافقة عليها لإعدادها كي تدخل مرحلة التنفيذ.

وشهد الاجتماع أيضا بحث ومناقشة المشاكل التي تعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية في إدارة رابرين، وفي هذا السياق أشار نائب رئيس مجلس الوزراء إلى عتب وامتعاض المستثمرين والمواطنين في المنطقة من بطء سير معاملاتهم القانونية للمشاريع الاستثمارية المقدمة، معلنا عدم رضاه من هذا الواقع، ومؤكدا بأنه يجب من اليوم فصاعدا البدء بحملة كبيرة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية في المنطقة.

وقرر نائب رئيس مجلس الوزراء، تشكيل لجنة خاصة بإشراف مباشر من مكتبه الخاص وبالتعاون مع المشرف على إدارة رابرين ومديرياتها، للانتهاء من تصنيف مجمل المشاريع والتحضير لها لكي تدخل حيز التنفيذ، مشددا على أن أي مسؤول أو مدير يعرقل معاملات المشاريع أو يكون مقصرا في تمشية معاملات المواطنين سيتعرض للمساءلة.

وفي جانب آخر من الاجتماع جرت مناقشة عدد من المشاريع الخدمية في المنطقة، وتقرر الإسراع في تهيئة المشاريع ليتم إدخالها مرحلة التنفيذ، داعيا إلى منح الأولوية للمشاريع الصناعية والتجارية والمشاريع التي توفر أعلى فرص عمل لمواطني إدارة رابرين.

محور آخر من الاجتماع خُصص لمناقشة مشاكل منفذ كيلي الحدودي، وفي هذا الصدد أشار قوباد طالباني إلى اجتماع الأسبوع المنصرم مع وزير الداخلية عبد الأمير الشمري الذي أكد على العمل المشترك وتوسيع وتطوير المنفذ الحدودي ومعالجة المعوقات في المنفذ.

مستشارون وخبراء اسبان في المجال السياحي لحكومة الاقليم

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، الثلاثاء، السفير الإسباني لدى بغداد بيدرو مارتينيز.

وخلال الاجتماع الذي حضره النائبين ديلان غفور وغريب أحمد، ناقش الجانبان تنفيذ مشروع يساهم في تطوير قطاعي الزراعة والسياحة في إقليم كوردستان. وسبل تنمية العلاقات بين الإقليم وإسبانيا في المجالين الزراعي والسياحي.

وفي هذا الصدد اكد قوباد طالباني دعمه للمشروع، وقال: حكومة إقليم كوردستان مستعدة لتقديم جميع التسهيلات اللازمة للشركات الإسبانية الراغبة في الاستثمار بقطاعي الزراعة والسياحة في إقليم كوردستان.

من جانبه، قرر السفير الإسباني توفير مستشارين وخبراء في المجال السياحي لمجلس وزراء إقليم كوردستان لتقديم المساعدة للحكومة من أجل تطوير القطاع السياحي، لاسيما وأن العديد من المشاريع السياحية في طور البحث والتقييم ومن المقرر أن تدخل حيز التنفيذ قريباً.

الى هيرو خان في يوم ميلادها

هيرو خان في يوم ميلادك كل ما يقال عنك ما هو الا جزء من فسيفساء حياتك التي قد تتكامل ان استطعنا لمّها وسردها كلها..

فالبيشمركه العتيد والمناضلة الثورية والاعلامية البارزة وام واخت ورفيقة البيشمركه وراعية ورثة الشهداء واطفالهم والمدافعة العتيدة عن حقوق المرأة والانسان ورفيقة درب مام جلال، كلها جزء من اسمك، لذا فان الاسم الوحيد الذي يجمع كل هذه الصفات هو هيرو ابراهيم احمد.

عندما نلفظ اسم هيرو فإننا عددنا كل هذه الصفات، وفي يوم ميلادك لن استطيع ان اجد لك سوى هذا اللقب ألا وهو اسمك الذي يجمع كل صفاتك ويكمل لنا لوحة الفسيفساء...

فتحية وتقدير ودعاء من القلب لك بطول العمر والصحة الجيدة من اخيك ورفيقك الذي لا ينساك أبدا يا بطلة الأيام العصيبة.

يوسف زوزاني

الاتحاد الوطني : تصديق المادة 14 كانت من اجل حقوق ومستحقات الاقليم

استقبل رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٦/١٤ في المكتب السياسي بالسليمانية، وفد اليونامي المكون من لورينس ليو المستشار الاعلى لشؤون السياسي ومسؤول دائرة الشؤون السياسية في بغداد وليندارت نيكوليي مسؤول الشؤون السياسية في اربيل.

وقيَم مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي خلال الاجتماع، دور الامم المتحدة في تقريب وجهات نظر الاطراف السياسية في العراق واقليم كوردستان.

واوضح رفعت عبدالله محاولات الاتحاد الوطني في تصديق الميزانية العامة والذي اكد ان اصرار الاتحاد الوطني على تصديق فقرة (٨) من المادة (١٤) كانت لتثبيت حقوق ومستحقات المالية لجماهير شعب كوردستان بشكل عادل.

واضاف مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي: « اذا صرفت الحصة المخصصة للاقليم من الميزانية العامة بشكل صائب، ستؤدي هذه التخصيصات الى انتعاش اقتصاد الاقليم ومعيشة المواطنين».

وفي جانب آخر من اللقاء، عرض مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي آخر المستجدات السياسية في اقليم كوردستان والعراق وعلاقات الاتحاد الوطني مع الاطراف السياسية، واكد ان الاتحاد الوطني يتعامل بروح المسؤولية مع الاوضاع الراهنة في سبيل المصالح العامة والحفاض على تجربة الاقليم، والاستقرار واستباب الامن في المنطقة من الناحية السياسية والتنفيذية والبرلمانية.

من جانبه اكد رئيس وفد اليونامي ان « الامم المتحدة يرى ان وحدة صف الاطراف السياسية من الاساسيات الرئيسية لاستباب امن واستقرار وقوة اقليم كوردستان».

الاتحاد الوطني هو المرجع الاساس لاحتياجات ومطالب شعب كردستان

النضال الكردي الحقيقي هو تقديم الخدمات لجماهير الشعب وليس ممارسة الظلم والتسلط

أكد ستران عبد الله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء، أن تثبيت فقرة المحافظة المعترضة في قانون الموازنة العامة للبلاد مكسب كبير.

وقال :الاتحاد الوطني ثبت هذه الفقرة في الموازنة الاتحادية التي تعطي الاولوية لرواتب الموظفين والمتقاعدين في كافة محافظات الاقليم اي ان جميع موظفي ومتقاعدي اربيل -السليمانية -دهوك وهلبجة ستسفيد من هذا المكسب .

وقال: إن تثبيت الفقرة ٩ من المادة ١٤ التي تنص على التعامل المباشر للمركز مع المحافظات في حال اعترضت محافظة على عدم تسلم حصتها بشكل عادل، مكسب كبير للإقليم لاسيما لمحافظة السليمانية.

وأضاف: أن الموازنة تضمن جزءا كبيرا من احتياجات ومستلزمات محافظات إقليم كوردستان، ومنها تأمين موازنات للمحافظات ورواتب الموظفين، مؤكدا أن محافظة السليمانية حرمت كثيرا من مستحاقاتها إلا أن قانون الموازنة سيضع حدا لكل ذلك.

واوضح قائلا:السليمانية تستحق الحصول على الرواتب ومستحقاتها المالية مثل اربيل ودهوك في موعده المحدد.مشيرا الى» ان ماثبته الاتحاد الوطني في الموازنة هو من اجل جماهير شعب كردستان ومحافظات الاقليم».

وعلق على امتعاض طرف من تثبيت هذا المكسب المهم بان» ورراء ذلك سوء نية وان مواقفهم هذا دليل على رغبتهم السير في هذا المسار الخاطئ والنيات السوء ازاء السليمانية والاتحاد الوطني» .

وقال:الكردايتي التي يتحدثون عنها هي توفير رواتب الموظفين والمتقاعدين عبر السبل القانونية ،ولااحد بامكانه ان يزايد على الاتحاد الوطني باسم الكردايتي ويجعل نفسه مرجعا للكردايتي على الاتحاد الوطني .

واكد ان» الاتحاد الوطني هو المرجع الاساس لاحتياجات ومطالب شعب كردستان وهو بامكانه ضمان استحقاقاتهم وحقوقهم «.

وختم قائلا: النضال الكردي الحقيقي(الكردايتي) هو تقديم الخدمات لجماهير الشعب وليس ممارسة الظلم والتسلط بحق المحافظات .

حقائق حول الموازنة الاتحادية

مشروع الاتحاد الوطني ينهي تأخير الرواتب ويضمن عدالة توزيع الواردات

كشفت النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب الدكتورة نرمين معروف، العديد من الحقائق المهمة عن المناقشات التي جرت حول قانون الموازنة الاتحادية وكيفية التصويت عليها في مجلس النواب.

وقالت الدكتورة نرمين معروف لـPUKMEDIA: عقدت اللجنة المالية النيابية اكثر من ٦٠ اجتماعاً مختلفاً لمناقشة الموازنة واستضافت اكثر من ١٨٠ مسؤولاً حكومياً.

واوضحت: نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني كان لنا دور كبير في حماية حصة اقليم كوردستان من الموازنة والدفاع عن المستحقات المالية لشعب كوردستان، حيث ظهرت العديد من العقبات التي كانت تهدد حصة اقليم كوردستان لكننا تمكنا من تذليل تلك العقبات.

بعض العقبات التي تخص القروض

واوضحت: ظهرت بعض العقبات التي تخص القروض التي تسلمتها حكومة اقليم كوردستان خلال الاشهر الماضية من الحكومة الاتحادية حيث كان هناك توجه لاحتسابها من القروض السيادية وعلى حكومة اقليم

كوردستان تسديها مرتين، مرة ضمن القروض السيادية ومرة اخرى ضمن قروض الحكومة الاتحادية وبفضل الله تمكنا من ازالة تلك العقبة وتدوين الديون في باب واحد فقط.

وتابعت: كما تمكنا نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكورستاني من العمل على تثبيت معايير نسبة السكان وخط الفقر في توزيع حصة اقليم كوردستان من موازنة تنمية الاقاليم والتي يبلغ مقدارها ٢٧٦ مليار دينار، والان يمكن للمحافظات ان ترسل خطط تنفيذ المشاريع الى وزارة التخطيط الاتحادية والاستفادة من هذه الموازنة.

تثبيت رواتب ومصاريف البيشمركة

وقالت الدكتورة نرمين معروف: نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني تابعنا العديد من النقاط المهمة في الموازنة منها تثبيت رواتب ومصاريف اكثر من ٢٠ الف منتسب من قوات البيشمركة على ملاك وزارة الدفاع وهذا مكسب مهم جداً، بالاضافة الى تعيين ٣ آلاف عنصر من قوات حرس الحدود، ونقل اللواء ٢٠ في قوات البيشمركة الى ملاك وزارة الدفاع والذي يبلغ قوام منتسبيه ٣٧٧٧ شخص.

تحويل العقود المؤقتة الى التشغيلية

واوضحت: كما قمنا بتثبيت فقرة تحويل العقود المؤقتة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى عقود تشغيلة، بالاضافة الى تثبيت فقرة في المادة ١٤ لكي تلتزم حكومة اقليم كوردستان باعطاء الاولوية لصرف الموظفين في اقليم كوردستان واتباع العدالة في توزيع الواردات بين محافظات اقليم كوردستان، وتمكنا من اعتراض التميش والتمييز الذي تعرضت له مناطق عديدة في اقليم كوردستان، كما نجحنا في موضوع تعيين الاوائل في جامعات ومعاهد اقليم كوردستان.

موازنة لمحافظة حلبجة

وقالت: من النقاط الاخرى التي عملنا عليها في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، المطالبة بتخصيص موازنة لمحافظة حلبجة بعد صدور قرار تحويلها الى محافظة، بالاضافة الى المطالبة بتخصيص موازنة خاصة لبناء مركز متطور للفحص المبكر لمرض السرطان في محافظة السليمانية وتثبيت حصة محافظات اقليم كوردستان في موازنة اللجنة الباراولمبية العراقية.

لم يتم احتساب الاصوات بشكل كامل

وقالت عضوة اللجنة المالية النيابية: اما عن مقترح اعادة الرواتب المدخرة لموظفي اقليم كوردستان فهذا المقترح كان في البداية مقترح الاتحاد الوطني الكوردستاني، وتمكنا من تثبت تلك الفقرة في الموازنة والحصول على موافقة اعضاء اللجنة المالية عليها، وبعد ذلك ولحين التصويت عليها في مجلس النواب دافعنا وبشكل مستمر على بقائها وشاركنا في صياغة مضمونها لان ذلك الامر هو حق مشروع لموظفي اقليم

كوردستان.

وقالت: ان نتائج التصويت على تلك الفقرة ظهرت بشكل مبهم ولا نعلم هل حصلت على الاصوات اللازمة ام لا؟، لاننا نعتقد بان الفقرة حصلت على الاصوات الكافية لكن لم يتم احتساب الاصوات بشكل كامل، ونحن ننتظر اعادة النظر بشريط جلسة التصويت على الموازنة لكي نتاكد من عدد المصوتين، وحتى ان كان التصويت صحيحا فلن نتوقف عن المطالبة بحقوق الموظفين في اقليم كوردستان وسنعمل بكل الاشكال لاعادة حقوق موظفي اقليم كوردستان ولن ندخر وسعاً في هذا الاطار.

خطوة مهمة باتجاه انهاء الظلم والغبن

من جهته اكد نائب رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان لقمان وردي، ان تثبيت فقرة المحافظة المعترضة في قانون الموازنة الاتحادية للاعوام ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، خطوة مهمة باتجاه انهاء الظلم والغبن وصرف الواردات وفقا للمزاج الشخصي.

واضاف لقمان وردي خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: نحن طالبنا في الكثير من الاوقات بضرورة ان يكون هناك توزيع عادل للواردات بين المحافظات وشاهدنا في السابق وجود تمييز وخدر وغبن كبير تعرضت له محافظتي السليمانية وحلبجة وادراتي رابرين وكرميان.

وقال: هذه الخطوة هي ضمان لمنع اي ظلم وغبن أو تمييز يمارس ضد الموظفين ويلزم الحكومة بالتعامل مع جميع المحافظات بشكل عادل، وهي ليست ضد اطار اقليم كوردستان كما يشاع هنا وهناك، بل تصب في تقوية اقليم كورستان لانها توفر العدالة في توزيع الواردات.

تكشف مصادر الواردات

واوضح: ان هذه الخطوة تكشف مصادر الواردات التي كانت مخفية في السابق وكان توزع وقفاً للمزاج الشخصي، هي توفر العدالة في توزيع الواردات التي تاتي من الحكومة الاتحادية.

هذا وبعد سعي وجهود حثيثة تمكنت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب من تثبيت فقرة في المادة ١٤ من مشروع قانون الموازنة الاتحادية لكي تقوم حكومة اقليم كوردستان باعطاء الاولوية لرواتب الموظفين وصرف المستحقات المالية على المحافظات بشكل عادل دون اي تمييز.

وتنص الفقرة التي نجح الاتحاد الوطني الكوردستاني في تثبيتها، على ان تلتزم حكومة اقليم كوردستان باعطاء الاولوية لصرف مستحقات رواتب موظفي اقليم كوردستان والمتقاعدين مع الالتزام بصرف المستحقات الاستثمارية لمحافظات اقليم كوردستان وفقا للمعايير المثبتة في هذا القانون، بخلاف ذلك على رئيس مجلس الوزراء الاتحادي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الفقرة (أ) وبما فيها التمويل.

PUKMEDIA

الاتحاد الوطني لن يتخلى عن مشروع إعادة الرواتب المدخرة

البارتي والجيل الجديد أجهضا المشروع

تشكك كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي، في عد أصوات النواب خلال عرض مقترح إعادة الرواتب المدخرة إجباريا لموظفي اقليم كوردستان، عند التصويت على مشروع قانون الموازنة الاتحادية، وتطالب بتشكيل لجنة لمراجعة فيديو الجلسة.

وحول هذا الموضوع تقول سوزان منصور المتحدثة باسم كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «كتلتا الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحراك الجيل الجديد كانتا السبب في إجهاض مشروع الاتحاد الوطني بإعادة الرواتب المدخرة لموظفي الاقليم شهريا وبنسبة ١٠٪ من مجموع راتب الموظف، إلا أن كتلتنا لن تقف مكتوفة الأيدي وستطعن في عد التصويت على هذه الفقرة».

وأضافت سوزان منصور: «طالبنا بإعادة النظر في فيديو الجلسة، لأننا نعتقد أن العدد الكافي من النواب صوتوا للفقرة المذكورة، وسنتخذ جميع الاجراءات القانونية بهذا الخصوص».

البارتي والجيل الجديد أجهضا المشروع

قبل أن يتم إدراج فقرة إعادة الرواتب المدخرة في مشروع الموازنة، كان المسؤولون الحكوميون للديمقراطي وكتلته في مجلس النواب يرددون باستمرار أن إعادة هذه الرواتب هي من مسؤولية الحكومة الاتحادية واقترحوا أن يتم تسديد نسبة ١٢٪ من الراتب على أن تتحمل حكومة بغداد نصف المبلغ.

وبهذا الصدد تقول المتحدثة باسم كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني: «أحد عوامل إفشال هذا المشروع هو أن الكتل البرلمانية العراقية لم تكن توافق على أن تتحمل الحكومة الاتحادية أي مسؤولية لإعادة الرواتب المدخرة، حيث كانوا يقولون باستمرار إن حكومة الاقليم هي التي أدخرت الرواتب وليست بغداد»، مضيفة: «منذ الوهلة الأولى بدأت كتلتا البارتي والجيل الجديد بالتآمر لإجهاض المشروع، وقد نجحوا في ذلك الى حد ما، ولكن مع ذلك فإن كتلة الاتحاد الوطني لن تتخلى عن الموضوع وطالبت بإعادة النظر في وقائع الجلسة لأننا نعتقد أن هذه الفقرة حصلت على أكثرية الاصوات، ولم يتم رفضها».

من جانبه يقول د. بريار رشيد عضو مجلس النواب عن كتلة الاتحاد الوطي لـ PUKMEDIA: «عند قراءة مقترح إعادة الرواتب المدخرة لموظفي الاقليم، بدأت كتلة الحزب الديمقراطي باستفزاز الكتل العراقية، كما قامت كتلة الجيل الجديد بمداخلة في غير محلها، وبذلك صرفتا الانتباه عن أصل المقترح، وتم إفهام الأطراف العراقية بأن هذه الفقرة لها تبعات مالية على الحكومة الاتحادية وبذلك تم اختلاق المشاكل لعدم تمريرها».

وكانت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني قد أكدت في بيان، عقب التصديق على مشروع قانون الموازنة، انه «بشأن موضوع الرواتب المدخرة، ثبتنا هذه الفقرة في اللجنة المالية لكن حذفت بقرار سياسي، ونطالب بالمراجعة الفيديوية وقت التصويت لاظهار الحقيقة عبر لجنة مختصة، لان جميع الاعضاء الكورد في مجلس النواب وعدد كبير من حلفائنا صوتوا للمقترح، لكن للاسف وقفت بعض القوى الرئيسية ضد تخصيص الايرادات المالية من الميزانية الاتحادية للادخار بل رفضوا تسديدها من المبالغ الزائدة عن مبيعات النفط».

PUKMEDIA

سوزان منصور: دعمنا صندوق اعمار المناطق المحررة عبر آليات جديدة

اعلنت المتحدة بإسم كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني عن دعمها الاجراءات الحكومية باعمار المناطق المحررة وصندوف الاعمال المخصص لهذ الغرضk ونفى الادعاءات التي وجهت اليها التي تدعي ان النائبة وقفت ضد هذه المسألة، واكدت انها مع اعمار المناطق المحررة عبر آليات جديدة وبشكل مدروس وممنهج.

وقالت سوزان منصور المتحدة بإسم كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي حول ما نشر عن اعتراضها دعم صندوق اعمار المناطق المحررة خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « دعمنا الاجراءات الحكومية بإعمار المناطق المحررة بشكل مدروس وممنهج والحد من الطرق التقليدية التي كانت نافذة من نوافذ الفساد وحالت دون إعادة إعمار المدن المحررة».

واضافت النائبة عن الاتحاد الوطني: « أن بعض القنوات الاعلامية وذوي الأنفس الضعيفة والمغرضين يتناقلون خبراً مزيفاً بأننا نقف بالضد من اعمار المناطق المحررة والوقوف بوجه صندوق الاعمار، وهي اخبار عار عن الصحة».

ودعت سوزان منصور جميع القنوات والمنصات الاعلامية توخي الدقة في تداول الاخبار، قائلا: « سوف نحمل المسؤولية القانونية لكل من يتلاعب بمشاعر اهالي المناطق المحررة، التي طالما ما اكدنا على خدمتهم بطريقة سليمة، والمواطنين يعلمون جيداً ماذا نعني بذلك، اما الاصوات الموجهة البائسة تريد إبقاء نوافذ ومنابع الفساد تحت غطاء اعادة الاعمار ،وهذا ما لا نسمح به».

تأسس صندوق اعادة اعمار المناطق المحررة او المتضررة من العمليات الارهابية وفقا للمادة (٢٨) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة (٢٠١٥) والتي خصصت حكومة العراق مبلغا اوليا للصندوق قدره (٥٠٠) مليار دينار عراقي في تلك الموازنة، وذلك ليكون جهازا ينسق بين المنظمات الدولية والوزارات العراقية في عمليات اعادة الاعمار السريعة وينفذ عمليات اعادة الاعمار متوسطة وطويلة الاجل في المناطق التي يتم تحريرها من سيطرة (داعش).

الاتحاد الوطني النيابية تحتفي بذكرى تأسيس صحيفة الزوراء

يجب المحافظة على السلم المجتمعي وثقافة التعايش المشترك في العراق

احتفت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الأربعاء ٢٠٢٣/٦/١٤ ، بذكرى صدور أول صحيفة عراقية باسم الزوراء، وفيما أكدت أن صدور صحيفة الزوراء شكّل إنعطافة ثقافية لإظهار الحقيقة، دعت الأسرة الصحفية إلى المحافظة على السلم المجتمعي وثقافة التعايش المشترك في العراق.

وقال رئيس الكتلة هريم كمال آغا في بيان إنه "بمناسبة صدور أول صحيفة عراقية باسم صحيفة الزوراء، نتقدم بأزكى التهاني والتبريكات إلى الأخوات والإخوة الصحفيين ونتمنى لهم استمرار الازدهار والتقدم".

وأضاف أن "صدور أول صحيفة عراقية في سنة ١٨٦٩، باسم صحيفة الزوراء، كانت مرحلة تاريخية مهمة وانعطافة ثقافية كبيرة من أجل إضهار الحقيقة والعمل بصورة مهنية".

وتابع أنه "في هذه المناسبة ندعو جميع الصحفيين والإعلاميين، أن يعملوا بحرية ضمن إطار القوانين المعمول بها والتمسك بأخلاق العمل الصحفي والمعايير الدولية، وندعوهم أيضا إلى العمل من أجل الارتقاء والمحافظة على السلم المجتمعي وثقافة التعايش المشترك، دينيا وقوميا".

تقليد رئيس الجمهورية الوسام الأعظم في إيطاليا وفخامته يقلّد الرئيس الإيطالي وسام الوطن

جرى مساء يوم الإثنين ١٢ حزيران ٢٠٢٣ في قصر كويرينالله في العاصمة روما تقليد فخامة رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد الوسام الأعظم من الدرجة الأولى من قبل فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية سيرجيو مارتاريلا، وهو أرفع وسام يهدى إلى الرؤساء تقديراً للسيد الرئيس وتجسيداً للعلاقات التاريخية المُتأصلة بين البلدين.

كما منح فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد فخامة الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا وسام الوطن من الدرجة الأولى وهو أرفع وسام في العراق يمنح للرؤساء تقديراً للرئيس سيرجيو مارتاريلا واعتزازاً بعمق العلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين.

جاء ذلك خلال مأدبة عشاء أقامها الرئيس الإيطالي على شرف السيد الرئيس، بمناسبة زيارة الدولة التي يجريها فخامته إلى إيطاليا.

وحضر المأدبة السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، ومعالي وزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد فكاك البدراني، ومعالي وزيرة الهجرة والمهجرين إيفان فائق جابرو، إضافة إلى عدد من المستشارين وكبار المسؤولين.

وألقى السيد الرئيس كلمة أكد فيها أن السلام ما بين البشر والتفاعل الثقافي ما بينهم هو أساس نهوض الحضارات وتقدمها، بينما أسوأ أحوال التاريخ هي فترات الحروب والانغلاق والتعصب وإشاعة الكراهية.

وأضاف رئيس الجمهورية في كلمته: إن مشكلات تلوث البيئة والجفاف وتزايد التصحر باتت تهدد فعلاً الحياة على الكوكب، بينما تهديدات الحروب في أكثر من مكانٍ قد تؤدي إلى كوارث لا يمكن حصرها في ظل تفاقم التسلح الراهن.

وأشار فخامته إلى أن البلدين، العراق وإيطاليا، يتمتعان بعلاقات جيدة، وقد كانت إيطاليا شريكاً وصديقا في إعادة أعمار العراق، كما قامت بدعم مواقف العراق دولياً وبتدريب قواته المسلحة والمشاركة في محاربة الإرهاب، مشيداً بتضحيات القوات الإيطالية في العراق.

نص كلمة رئيس جمهورية لعراق

« فخامة السيد سيرجيو ماتاريلا رئيس الجمهورية الإيطالية المحترم.

السيدات والسادة الحضور الكرام.

يسعدني أن أكون هنا بينكم وفي بلدكم العظيم ايطاليا، في روما إحدى أعظم المدن التي نهضت بالحضارة الإنسانية خلال تاريخ حضارات العالم.

تاريخ البشرية هو حلقات متواصلة أسهمت فيها الشعوب والبلدان، وكان هذا التواصل بأفضل أحواله كلما كان قائماً على أساس التفاعل الايجابي البنّاء، وعلى التعاون والعمل المشترك وتبادل المعارف ونقل العلوم، وكلما تعزز السلام والتآخي ما بين البشر، والشعور العالي بالمسؤولية إزاء حفظ الحياة واحترام الكرامة الانسانية وتقدير المعرفة والمستقبل.

اسمحوا لي هنا أن أشير إلى ما فعلته بـغـداد حين كانت فـي قلب الحضارة الإنسانية، حيث تم تأسيس بيت الحكمة في القرن الثامن الميلادي كمركز للتأليف والبحث والترجمة، وكانت ترجمة أعمال ومؤلفات الطب والنجوم والهندسة والفلسفة والآداب في المقدمة من هذه الجهود التي جرى تسخير إمكانات جبارة لها. فكان ذلك عصراً للتفاعل الخلاق ما بين ثقافتنا ومختلف الثقافات، وبالأخص الثقافة في روما وأثينا.

السلام ما بين البشر والتفاعل الثقافي ما بينهم هو أساس نهوض الحضارات وتقدمها، بينما أسوأ أحوال التاريخ هي فترات الحروب والانغلاق والتعصب وإشاعة الكراهية.

أيها السيدات والسادة، نحيا في عصر عظيم تمكنت فيه الإنسانية من التقدم والتكنولوجيا والتمدن والمعرفة بوتيرة متسارعة. وكان الأبرز في هذا التقدم هو احترام حرية الإنسان وسيادته على نفسه والحرص على حفظ حقوقه في مختلف المجالات، وتتطلب منا جميعاً شعوراً عالياً بالمسؤولية إزاء الحياة والمستقبل.

إن مشكلات تلوث البيئة والجفاف وتزايد التصحر باتت تهدد فعلاً الحياة على الكوكب. بينما تهديدات الحروب في أكثر من مكانٍ قد تؤدي إلى كوارث لا يمكن حصرها في ظل تفاقم التسلح الراهن.

إن مشكلات اتساع الفارق ما بين الغنى والفقر في العالم هي الأخرى تهدّد الحياة المشتركة وتضطر الملايين إلى الهجرات، وهذه الهجرات تزداد كلما اتسعت الفوارق ما بين البلدان في مجالات الرفاه والتقدم والحريات مع الشعور

بالخطر وعدم الأمان.

أتفق معكم، فخامة الرئيس، في ما أكدتَ عليه قبل سنوات من أنه «يجب على أوروبا والعالم أن يكونوا موحَّدين للتغلب على أيّ شخص يريد أن يجرنا إلى عصر جديد من الإرهاب».

الإرهاب الذي واجهه بلدنا كان خطراً يهدد الجميع، في منطقتنا وفي العالم. وكان الجندي العراقي يقاتل عصابات الإرهاب، ويدافع عن شعبه ومدنه، وهو يدرك أنه يقاتل نيابة عن العالم كله. هكذا انتصرنا على الإرهاب بفعل شجاعة شعبنا وبدعم ومؤازرة أصدقائنا في المنطقة والعالم.

الآن الإرهابيون في أسوأ أحوالهم، مع هذا ما زالوا يشكلون خطراً على المجتمعات في مختلف البلدان.

من دون عمل دولي مشترك يساعد في اجتثاث الإرهاب وعوامل نموه وتغذيته وتمويله وتسليحه لا يمكن الاطمئنان.

ومن دون عملٍ مشترك لوضعِ الحلولِ السياسية والاقتصادية والثقافية للمشكلات العالقة لن نتمكنَ من تجفيف منابع الإرهاب.

كما تعلمون فخامتكم، فـأن بلدينا الصديقين يتمتعان بعلاقات جيدة، وان ايطاليا كانت كشريك وصديق في اعادة اعمار العراق.

قامت ايطاليا بدعم مواقف العراق دولياً وبتدريب قواته المسلحة والمشاركة في محاربة الارهـاب، ونقدر بأجلال تضحيات القوات الايطالية في العراق.

فخامة الـرئـيـس.. الـسـيـدات والـسـادة المحترمين

تعمل الحكومة العراقية الآن في إطار التنمية الوطنية من خلال الاستثمار والمشاريع الستراتيجية وتقديم خدمات في مجالات كثيرة، كما تنفتح الحكومة على دول الجوار العراقي مع كثير من الدول الأخرى بما يساعد على التعاون والعمل المشترك على وفق المصالح المشتركة واحترام مصالح وخيارات الشعوب وسيادة البلدان.

العراق طرف وشريك داعم وفاعل من أجل تعزيز التفاهم والسلام والمصالح المشتركة بما يطوّر استقرار المنطقة ويعزّز فرص النمو والتقدم فيها.

في هذا السياق نأمل في أن تساعد هذه الزيارة على تعزيز علاقات الصداقة مع الجمهورية الايطالية.

نحن ندعم ونشجع مبادرات رؤوس الأموال والشركات من أجل الارتقاء بحركة الاستثمارات ما بين البلدين. نعتقد أن بلدنا مجال خصب للاستثمار، وهو في طور البناء بمختلف المجالات.

نثمن عالياً رغبة الحكومة الايطالية بتشريع قانون لحماية الاموال السيادية مما سيعزز التبادل التجاري بين بلدينا الصديقين، ونقترح إمكانية تشكيل مجلس اقتصادي عراقي ــ إيطالي يعزز دور رجال الأعمال في القطاع الخاص في البلدين بإقامة مشاريع مشتركة.

كما نأمل تعزيز التعاون في المجالات الثقافية والتعاون على صعيد المنظمات الدولية.

بعد سنوات قليلة سنحتفل معاً بالذكرى المئوية للعلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيطاليا. وحتى نبلغ هذه الذكرى فإننا في العراق نطمح إلى التقدم أكثر في العلاقات ما بين البلدين الصديقين باتجاه ما يخدم المصالح المشتركة ويرسخ التعاون ويعزز الصداقة.

شكري الجزيل لكرم الدعوة.. امتناني لما لقيناه من استقبال وحفاوة واستعداد للتعاون.

تحياتي وتقديري لكم فخامة الرئيس، ومن خلالكم لشعب إيطاليا العظيم، ولحكومتها الصديقة.

والسلام عليكم».

العراق دولة ديمقراطية متنامية ذات اقتصاد سريع النمو

ورحب الرئيس الإيطالي، في كلمة له، برئيس الجمهورية والسيدة الأولى وأعضاء الوفد العراقي، مؤكدا رغبة بلاده بتعزيز العلاقات بين البلدين وتوسيع آفاق التعاون الثنائي والتنسيق حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأشار الرئيس مارتاريلا إلى أن زيارة فخامة رئيس الجمهورية لإيطاليا تأتي تعبيرا عن للصداقة القوية بين شعبي العراق وإيطاليا وهو ما يدلل على الرغبة في المضي قدما في طريق التعاون المشترك، كما وصف التعاون بين البلدين في مجال الأمن بالثمين، مؤكدا ضرورة تعزيزه لترسيخ الاستقرار في المناطق المحررة ومكافحة التطرف.

وأشاد الرئيس الإيطالي بدور العراق الفعال في بناء شراكات إقليمية متينة ، مشيرا إلى مؤتمرات بغداد التي تعد أداة مهمة لتعزيز الحوار وتحقيق الاستقرار بين دول المنطقة، ومثمنا في هذا السياق مساهمة العراق في عودة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأضاف الرئيس سيرجيو مارتاريلا أن العراق دولة ديمقراطية متنامية ذات اقتصاد سريع النمو وأغلب سكانه من الشباب الحريصين على ترك النزاعات وراءهم والمساهمة بقوة في تقدم بلادهم، إضافة إلى فتح آفاق الحوار والتفاهم المتبادل والاعتراف بالحقوق المجتمعات والحقوق الفردية الإنسانية، مبينا أن هذه القيم أساسية لمواجهة التحديات الكبيرة بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب بجميع إشكاله والوقوف بوجه التحديات الجديدة مثل إدارة ظواهر الهجرة وتغير المناخ.

وأكد مارتاريلا أن العمل سيتواصل لخلق مبادرات استشرافية وملموسة في جميع القطاعات ذات الاهتمام المشترك من التعاون في قطاع الطاقة إلى قطاعات البيئة والعدل والتعليم.

وتحدث الرئيس الإيطالي عن التعاون في مجال الآثار، مؤكدا أنه على مدى ٦٠ عاماً عمل علماء الآثار العراقيين والإيطاليين معاً للحفاظ على مواقع ما بين النهرين القديمة ووضعوا لأنفسهم هدف الكشف عن تلك الجذور المشتركة بين جميع سكان أوروبا والشرق الأدنى والحفاظ عليها دليل على أصل مشترك وحصن ضد الأيديولوجيات الخلافية التي تهدف إلى جعلنا أعداء لبعضنا. كما أشار إلى أن معرض الآشوريين الذي سيفتتح في بولونيا هو مناسبة يتم فيها إعادة القطع الأثرية الثمينة التي تعود لتلك الحضارة القديمة إلى الدولة العراقية.

وعبّر رئيس الجمهورية الإيطالية عن تقديره وشكره لموقف الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد الداعم والمساند عندما تعرضت مدن إميليا رومانيا للفيضانات.

رئيس الجمهورية يحضر القداس التأبيني لرئيس الوزراء الإيطالي الأسبق

حضر فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٤ حزيران ٢٠٢٣، القداس التأبيني لرئيس الوزراء الإيطالي الأسبق السيد سيلفيو برلسكوني الذي أقيم في كنيسة دومو في مدينة ميلانو، يرافقه سفير جمهورية العراق لدى إيطاليا السيد سيوان بارزاني.

وقدّم الرئيس التعازي إلى فخامة الرئيس الإيطالي السيد سيرجيو ماتاريلا وإلى الحكومة الإيطالية وعائلة ومحبي الفقيد والقادة السياسيين والشعب الإيطالي.

رئيس الجمهورية : أهمية تعزيز التعاون بين العراق وإيطاليا

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الأربعاء ١٤ حزيران ٢٠٢٣ المناطق الصناعية في إقليم إميليا رومانيا، وذلك خلال زيارته إلى جمهورية إيطاليا.

وأجرى السيد الرئيس جولة في المناطق الصناعية واستمع إلى شرح بشأن طرق وتكنولوجيا الإنتاج الحديثة والتسويق.

وأكد رئيس الجمهورية، خلال الزيارة، أهمية تعزيز التعاون بين العراق وإيطاليا في مجالات الصناعات المختلفة، مشيرا إلى أن العراق يتطلع لتعزيز وتطوير القطاع الصناعي وإعادة فتح المصانع المتوقفة وتحديثها عبر الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الصدد.

ويتسلم قطعة أثرية عراقية تعود للحضارة الآشورية

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد متحف القرون الوسطى المدني في مدينة بولونيا في إيطاليا، يرافقه معالي وزير الثقافة والسياحة والآثار السيد أحمد فكاك البدراني، ومعالي وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو وعدد من المستشارين والمسؤولين.

ولدى وصول موكب فخامته إلى متحف القرون الوسطى المدني كان في استقباله رئيس البلدية ماتيو ليبوري ومديرة متاحف بلدية بولونيا ايفا ديلي اينوتشينتي ومدير المتاحف المدنية للفنون القديمة ماسيمو ميديكا والأستاذ

في جامعة بولونيا نيكولا ماركيتي وقائد وحدة سلاح الدرك لحماية التراث الثقافي في بولونيا جوسيبي دي غوري، الذين أعربوا عن سعادتهم لزيارة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى المتحف.

وجرى خلال اللقاء، تسلم قطعة أثرية عراقية تعود إلى الحضارة الآشورية حيث شكر فخامة الرئيس ووزير الثقافة الحكومة الإيطالية على ذلك.

وأكد رئيس الجمهورية أن العراق يُثمن جهود إيطاليا لاستعادة الآثار العراقية إلى جانب مساهمتها في عمليات التنقيب عن الآثار بالتنسيق مع الجهات الرسمية العراقية المُختصة.

وشهد اللقاء حديثا موسعا عما تعرضت له الآثار العراقية من تدمير ونهب على مر العصور وآخرها ما قامت به عصابات داعش الإرهابية. وبين وزير الثقافة في أثناء ذلك الجهود المبذولة في استعادة الآثار العراقية، مشيرا بهذا الصدد إلى استعادة (١٧) ألف قطعة من الولايات المتحدة وما يقارب من (٦) آلاف قطعة أثرية من المملكة المتحدة، و(٢٥٠٠) من لبنان وبعض المسكوكات من مصر.

ومن الجانب الإيطالي أعرب البروفيسور في الثقافة والتاريخ نيكولا مارشيتي عن تقديره للزيارة التي يقوم بها رئيس الجمهورية إلى المتحف، معربا عن أمله بتطوير التعاون بين البلدين لما يمتلكانه من تاريخ وحضارة عريقة أسهمت بتقدم وتطور الإنسانية.

واطّلع السيد الرئيس على أجنحة المتحف المختلفة التي ضمت معرضا لفنانين عراقيين وعـرب شمل منحوتات وأعمال فنية مختلفة، كما استمع فخامته لإيجاز حول محتويات المتحف وتاريخ تأسيسه، مبديا سعادته لزيارة المتحف، ومشيرا إلى أن العراق وإيطاليا يتقاسمان إرثا تاريخيا وحضاريا.

زيارة مدينة بولونيا في إيطاليا ولقاء مسؤوليها

هذا وزار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٣ حزيران ٢٠٢٣، مدينة بولونيا في اطار زيارة دولة يجريها فخامته إلى إيطاليا.

وكان في استقبال السيد الرئيس في مدينة بولونيا السادة ممثل الحكومة ومندوب الداخلية والقائد الإقليمي لسلاح الدرك الإيطالي (الكاربينيري)، بعدها توجه فخامته إلى قصر الأكورسيو الذي يضم مجمع البلدية والدوائر المهمة في المدينة.

وفي باحة الشرف في مقر البلدية تم استقبال السيد رئيس الجمهورية من قبل السيد ماتيو ليبوري رئيس بلدية

بولونيا وعدد آخر من المسؤولين الحكوميين في المدينة.

ثم التقى فخامته رئيس البلدية وعددا من المسؤولين والإداريين في المدينة. وفي مستهل اللقاء، الذي حضره معالي وزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد فكاك البدراني ومعالي وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو، إضافة إلى عدد من المستشارين والمسؤولين، أعرب السيد الرئيس عن سعادته بحفاوة الاستقبال، مشيراً إلى رغبة العراق بتفعيل آليات التواصل مع إيطاليا وتبادل الخبرات في مجالات العمران والثقافة والاقتصاد والسياحة وأساليب الإدارة الحديثة للمدن.

ودون فخامته في سجل الشرف كلمة، أعرب من خلالها عن سروره بزيارة بلدية بولونيا وقصر دي كورسيو ولقاء عمدة المدينة السيد ماتيو ليبوري، مؤكدا أهمية المدينة ودورها في إثراء الحياة الاجتماعية والثقافية والفنية حيث أبراجها العالية والفن الهندسي والمعماري الذي تتميز به.

وأشار فخامته إلى الرغبة لترسيخ العلاقات العميقة والمتميزة التي تربط البلدين، معبرا عن أمله بتوطيد الأواصر والشراكات بين المدن العراقية والإيطالية.

ثم توجه فخامته راجلاً إلى الساحة الكبرى في المدينة (بيازا ماجوري) ورواق البافاليوني وصولاً إلى قصر الأركيجمنازيوم وتم استقباله في ساحة غالفاني من قبل مديرة قسم المكتبات والرفاهية الثقافية السيدة فيروني تشيروتي ومسؤولة مكتبة الأركيجمنازيوم وعدد آخر من مسؤولي القصر، حيث زار السيد الرئيس قاعات ستابات ماتر والمدرج التشريحي.

بدوره، ثمّن السيد رئيس بلدية بولونيا والمسؤولون الحكوميون في المدينة زيارة رئيس الجمهورية واهتمامه بتوطيد علاقات الصداقة والتواصل مع إيطاليا، مؤكدين حرص إيطاليا على توسيع آفاق التعاون مع العراق لتشمل العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يخدم تطلعات الشعبين الصديقين في التقدم والرفاه.

ماضينا مليء وجميل بالفن والأدب والعلوم

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٣ حزيران ٢٠٢٣ جامعة بولونيا إحدى أقدم الجامعات في العالم، يرافقه معالي وزير الثقافة والسياحة والآثار السيد أحمد فكاك البدراني، ومعالي وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو، إضافة إلى عدد من المستشارين والمسؤولين.

وفي مستهل الزيارة التقى رئيس الجمهورية رئيس جامعة بولونيا الإيطالية البروفيسور جيوفاني مولاري.

وأعرب السيد الرئيس، خلال اللقاء، عن سعادته لزيارة الجامعة التي تعد واحدة من أعرق الجامعات في إيطاليا والعالم، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات بين جامعة بولونيا والجامعات العراقية، وتوطيد التعاون المشترك لتطوير التعليم العالي في العراق وتدعيم الرصانة العلمية في الأوساط الأكاديمية.

بعدها حضر رئيس الجمهورية والوفد المرافق له إلى قاعة المئوية الثامنة في الجامعة بحضور وفد من هيئة التدريس في الجامعة، حيث ألقى رئيس الجامعة كلمة رحب فيها بفخامة رئيس الجمهورية، مستعرضا سير التعليم في كلياتها ومشاريع التعاون القائمة بينها وبين الجامعات العراقية وآفاق التعاون المستقبلي.

وألقى رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد كلمة عبر من خلالها عن سعادته بزيارته الأولى لهذه الجامعة التي تعد من أقدم الجامعات. وخرجت العديد من الشخصيات التي أثرت في البشرية.

وأكد فخامته أن العراق مهد الحضارات التي تعود إلى (٦) آلاف سنة قبل الميلاد، ومنها تعلم الإنسان لأول مرة القراءة والكتابة، وشرع أول قانون في تاريخ الإنسانية.

وأضاف فخامة الرئيس أن ماضينا مليء وجميل بالفن والأدب والعلوم، وكان لدينا في بغداد بيت الحكمة، مشيرا إلى أن مدن العراق تعيش استقرارا أمنيا بعد أن حررت قواتنا الأمنية جميع المدن من الإرهاب وعصابات داعش، كما أن الحكومة المنتخبة وضعت برنامجا يلبي طموحات العراقيين.

وأكد السيد الرئيس أن علاقاتنا مع إيطاليا جيدة ونحرص على تطويرها وتعزيزها، مشيرا إلى اللقاء مع الرئيس الإيطالي وكبار المسؤولين في إيطاليا معبرا عن تقديره وامتنانه لهم لحسن الاستقبال.

كما دون السيد الرئيس كلمة في سجل الشرف، أعرب فيها عن سعادته بزيارة جامعة بولونيا التي تعد إحدى أقدم الجامعات في العالم، وإحدى أهم منارات تطور العلوم والفنون والآداب، منذ قرون تأسيسها الأولى.

وفي الختام، قدّم رئيس الجامعة البروفيسور جيوفاني مولاري هدية تكريمية باسم الجامعة لرئيس الجمهورية عبارة عن الختم الفضي للجامعة، كما قدّم فخامته لرئيس الجامعة هدية تذكارية ترمز إلى المواقع الأثرية في العراق.

كما التقى السيد الرئيس بمجموعة من الطلبة العراقيين في جامعة بولونيا، وحثهم على بذل المزيد من الجهود في مسيرتهم الدراسية لتحقيق أعلى المراتب والدرجات العلمية لخدمة بلدهم وشعبهم.

السيدة الأولى: أهمية تطوير العلاقات العلمية بين الجامعات العراقية والإيطالية

زارت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، جامعة أونينتونو وكان في استقبالها البروفيسور مارا أمانتا رئيسة الجامعة وأعضاء الهيئة الإدارية للجامعة.

وأكدت السيدة الأولى، خلال اللقاء، أهمية تطوير العلاقات العلمية والثقافية والأكاديمية بين الجامعات العراقية والإيطالية، وتشجيع التعاون في مجال البحث العلمي بين الجامعات ومراكز البحوث العلمية في كلا البلدين وإجراء البحوث العلمية المشتركة التي تهم الواقع التعليمي في البلدين، مشيدة بالمكانة الرصينة لجامعة أونينتونو.

من جهتها، أكدت رئيسة الجامعة رغبتها بتعزيز أواصر التعاون مع الجامعات العراقية في شتى المجالات وبما يعود بالمنفعة للبلدين والكوادر التدريسية والطلبة، مشيرة إلى استعداد الجامعة لفتح فروع لها في إقليم كردستان والمدن العراقية الأخرى.

كما قامت السيدة الأولى بزيارة قصر كويرينال الذي يعود تاريخه إلى عام (١٥٧٣) الذي تم بناؤه كمقر صيفي للبابا غريغوريوس الثالث عشر.

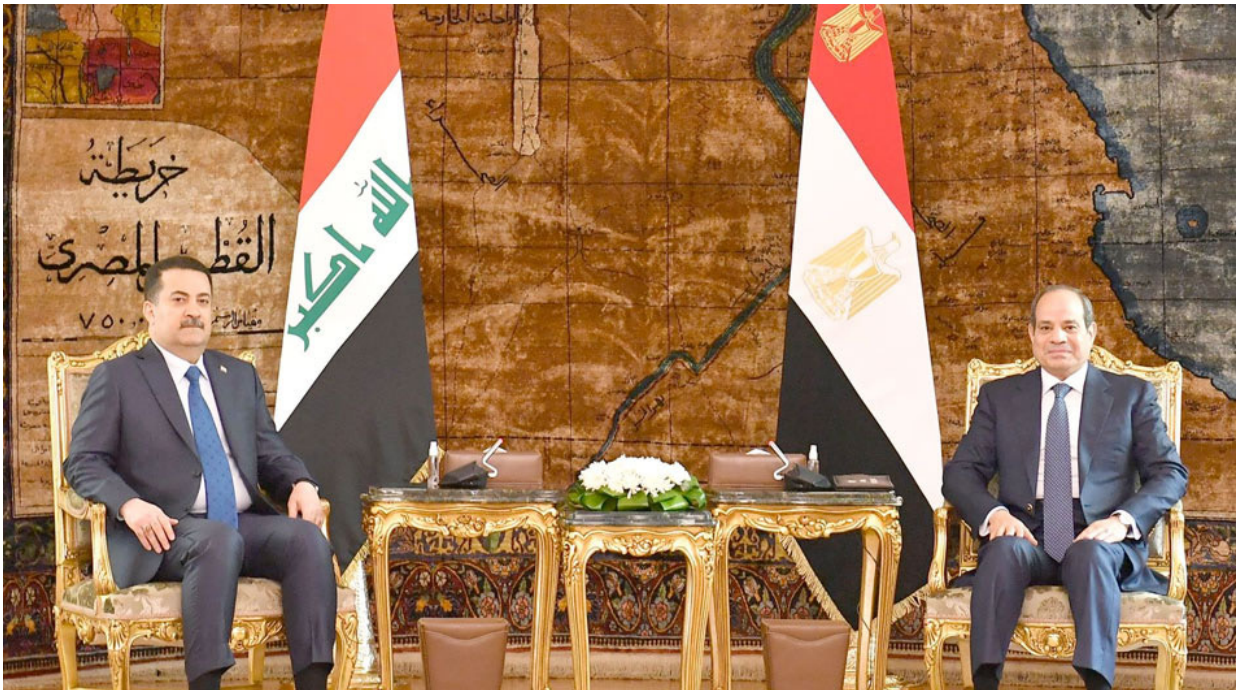

محادثات السوداني في مصر..التوقيع على 11 مذكرة تفاهم

التقى رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، في قصر الاتحادية، صباح الثلاثاء٢٠٢٣/٦/١٢ ، رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي، وذلك ضمن زيارته الرسمية إلى القاهرة، التي وصلها يوم أمس على رأس وفد حكومي رفيع. وجرى خلال اللقاء التباحث في العلاقات الثنائية بين البلدين، التي تشهد تقدمًا ملموسًا على مختلف المستويات والصعد، ومناقشة أبرز القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وشهد اللقاء التأكيد على مواصلة التعاون المتبادل، وترجمته إلى واقع عمل ملموس، بهدف تعزيز الشراكة بين البلدين.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء أهمية إنضاج العمل المشترك، لمواجهة مختلف التحديات والأزمات، وتحقيق التكامل في مجالات عدة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلدين والمصالح المتبادلة لشعبيهما.

من جانبه، رحب الرئيس المصري السيد عبد الفتاح السيسي بزيارة السيد رئيس مجلس الوزراء إلى مصر، مؤكدًا عمق العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، كما عبر عن تقديره لدور العراق وجهوده في دعم استقرار المنطقة واستدامة الأمن فيها، وأشار إلى رغبة مصر في توسعة آفاق التعاون مع العراق في مختلف المجالات، ضمن شراكة طويلة الأمد تعزز التنمية لكل الشعوب الشقيقة والصديقة.

انطلاق أعمال اللجنة العليا المشترك بين العراق ومصر والتوقيع على ١١ مذكرة تفاهم

وانطلقت في القاهرة، الثلاثاء، أعمال اللجنة العليا المشتركة بين العراق وجمهورية مصر العربية، وترأس السيد رئيس مجلس الوزراء وفد العراق في الجلسة، فيما ترأس الجانب المصري رئيس الوزراء السيد مصطفى مدبولي. وشهد الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، ومناقشة عدد من القضايا والملفات المشتركة، والتأكيد على تطوير التعاون الثنائي بين العراق ومصر في مختلف المجالات.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عمل اللجان التنسيقية والتنفيذية المشتركة، ومناقشة ما تمخض عنها من نتائج بشأن عدد من مذكرات التفاهم المشترك الجاهزة للتوقيع.

ووقع السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوزراء المصري على المحضر الرئيسي للاجتماع، كما رعيَا مراسم التوقيع على ١١ مذكرة تفاهم مشترك في عدد من المجالات والقطاعات.

حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي العراقي وبين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر، للتعاون في مجال تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وجرى التوقيع أيضًا على مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة، ووزارة التجارة والصناعة المصرية، للتعاون في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات التدريب الدبلوماسي وتبادل الخبرات بين معهد الخدمة الخارجية بوزارة الخارجية العراقية، ومعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية، ومذكرة تفاهم في مجال الإدارة والوظيفة العامة والخدمة المدنية بين مجلس الخدمة الاتحادي العراقي، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المصري.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال السياحة، وفي مجال تبادل الخبرات بين وزارة التخطيط ووزارة التعاون الدولي المصرية، ومذكرة للتفاهم في مجال التعاون بين وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي في مصر.

والتوقيع على مذكرة تفاهم في مجال العمل بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل المصرية، ومذكرة أخرى حول التعاون المشترك بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التضامن الاجتماعي المصرية.

كما جرى التوقيع على مذكرتي تفاهم في مجالي الشباب والرياضة، بين وزارة الشباب والرياضة العراقية، ووزارة الشباب والرياضة المصرية.

مؤتمر صحفي مشترك

وعقد رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، في العاصمة المصرية القاهرة، الثلاثاء، مؤتمرًا صحفيًّا مشتركًا مع رئيس الوزراء المصري السيد مصطفى مدبولي. وعُقد المؤتمر بعد مراسم التوقيع على ١١ مذكرة تفاهم مشترك للتعاون في مختلف القطاعات والمجالات، وهي حصيلة عمل للّجنة العليا المشتركة ولجان العمل التنسيقية، دام عدة أشهر.

وأكد الجانبان الرغبة والاستعداد الجادّ لفتح آفاق جديدة من التعاون بين البلدين، بما ينعكس على مصالح الشعبين الشقيقين، وتطلعاتهما نحو تعزيز التنمية والاستقرار.

وفي ما يأتي أبرز ما تحدث به رئيس مجلس الوزراء خلال المؤتمر الصحفي المشترك:

وجدنا رغبة جادّة من الجانب المصري لإنجاح أعمال اللجنة الوزارية المشتركة، التي أفضت إلى توقيع ١١ مذكرة تفاهم.

مذكرات التفاهم خارطة طريق للعلاقة بين حكومتي العراق ومصر للمرحلة القادمة.

*ستفتح مذكرات التفاهم المجال للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري واستثمار الفرص الواعدة في العراق بمختلف القطاعات.

*العراق يشهد اليوم حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والمجتمعي.

*العراق استعاد دوره الريادي في المنطقة وهو جزء أساس من الحل، ويطرح مبادرات وحلولاً وفرصًا سياسية واقتصادية تعود بالمنفعة على دول المنطقة والعالم.

* علاقتنا الستراتيجية مع مصر ستعزز هذا الدور، ولا ننسى التعاون الثلاثي الذي يجمعنا مع الأردن.

* الأهم من توقيع مذكرات التفاهم دخولها حيز التنفيذ.

*تتبنى حكومتنا منهاجًا إصلاحيًّا اقتصاديًّا، أدى لفتح المجال أمام الاستثمار في مختلف القطاعات.

* الفرصة مؤاتية أمام القطاع الخاص المصري لخلق شراكة مع نظيره العراقي المدعوم من الدولة بجميع المستويات.

*هناك توافد مستمر للمستثمرين والشركات العالمية للعراق، والحكومة حريصة على تواجد الشركات المصرية.

* التحولات والتغيرات التي تشهدها المنطقة على، جميع المستويات، عامل إضافي لكي يقوم العراق ومصر بدور محوري في تحقيق الاستقرار.

* أمن العراق واستقراره جزء من أمن مصر والعكس صحيح.

* ضرورة استمرار المشاورات والتواصل بين الوزراء والمسؤولين الأمنيين في هذه المرحلة لتحقيق الاستقرار.

* نؤكد دعم العراق للمبادرات المصرية تجاه مختلف القضايا في ليبيا، ومؤخرًا في السودان فضلاً عن الموقف المبدئي تجاه القضية الفلسطينية.

محادثات مع الامين العام للجامعة العربية

التقى رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الثلاثاء، الأمين العام للجامعة العربية السيد أحمد أبو الغيط في مقر الجامعة، وذلك خلال زيارته المستمرة منذ يومين إلى جمهورية مصر العربية. وتناول اللقاء أبرز القضايا والمستجدات على الساحة العربية والدولية، والتأكيد على أهمية العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات، ودور العراق الحيوي في المنطقة، إذ أشاد السيد أبو الغيط بهذا الدور المهم والمركزي الذي يؤديه العراق في حل الخلافات والتهدئة وتقريب وجهات النظر في المنطقة.

وقال السيد رئيس مجلس الوزراء، في كلمة مكتوبة بسجل الزيارات، إن العراق اليوم يسير بخطى واثقة نحو التعافي والاستقرار، وهو يتجه للقيام بدوره الريادي في المنطقة والعالم.

وأجرى السيد السوداني جولة داخل أروقة الجامعة، واطّلع على عمليات الترميم الجارية للجناح العراقي، التي تتمّ بمنحة مالية قدمها العراق قبل سبع سنوات.

و يلتقي ابناء الجالية العراقية في مصر

التقى رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، مساء الاثنين، أبناء الجالية العراقية المقيمين في مصر، وذلك خلال زيارته الحالية إلى القاهرة، حيث أقيمت مأدبة عشاء على شرف سيادته والوفد المرافق له، في مبنى السفارة العراقية بالقاهرة. وعبر السيد السوداني عن اعتزازه بلقاء أبناء الجالية العراقية، الذين يشكلون عراقًا مصغرًا من كلّ الأطياف والتوجهات، ويعكسون طيبة العراقيين وقيَمهم ومبادئهم.

وأشار سيادته إلى هدف زيارة جمهورية مصر العربية، والرغبة في تعزيز التعاون مع الأشقاء في مختلف المجالات، كما تطرق إلى توجّه الحكومة نحو البناء والإعمار، لتحقيق طموح كل العراقيين وتطلعاتهم، بعراق آمن ومستقر، وجديتها في تحويل بلدهم العراق إلى ورشة عمل لتعويض ما فاته وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

منتدى العراق: من أجل الاستقرار والازدهار

بناء الدولة في العراق ودور المجتمع الدولي

MERI

*جينين هينيس-بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة

*فرهاد علاء الدين، مستشار رئيس وزراء العراق

*رندى سليم، معهد الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية (مديرة الجلسة)

ما الذي تظهره عملية بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لما هو أفضل للبلاد، وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل لخدمة العراقيين، وما هي المسؤولية التي يتحملها كلاهما؟

أسفرت العملية المضنية لتشكيل الحكومة على مدار العام الماضي، مرة أخرى، عن تشكيل حكومة ائتلافية

متعددة الأحزاب.

خلال احتجاجات تشرين، دعا الشباب العراقي إلى وطن وانتقدوا نظام المحاصصة لتقسيم البلاد.

في إقليم كوردستان، تهيمن النخبة الحاكمة على السياسة، ويشعر العديد من الكورد أنه ليس لديهم رأي في اتجاه سياسة الإقليم.

افتتح فرهاد علاء الدين، مستشار رئيس وزراء العراق، النقاش بالرد على سؤال مدير الجلسة، رندى سليم، حول ما إذا كان النظام السياسي العراقي لا يزال قابلا للإستمرار وقادرا على إصلاح نفسه، استنادا إلى مقال رأي رئيس الوزراء السوداني الأخير في صحيفة الشرق الأوسط، والذي ألمح إلى تفتيت الهوية الوطنية للبلاد، بعبارة "لقد أصبح من الواضح أن الهويات الفرعية، رغم احترامها إلى حد كبير، لا يمكن أن تحل محل هوية وطنية توحد شعب العراق".

> **هل النظام السياسي العراقي لا يزال قابلا للإستمرار وقادرا على إصلاح نفسه؟**

وقال علاء الدين للحضور: "العراق ديمقراطي"، وأعطى مثالا على الانتخابات والتسليم السلمي للسلطة لإظهار أن النظام يعمل، على الرغم من أنه أقر بأن النظام "يعاني بالتأكيد من أوجه قصور، وكان ينبغي أن تسير عملية بناء الدولة بشكل أفضل".

والآن، قال علاء الدين، مع هذه الحكومة الجديدة، لا بديل سوى بناء المؤسسات الحكومية. وقال: "لقد أظهرت أحداث عام ٢٠١٩ فصاعدا، والمأزق السياسي في العام الماضي، أنه لا توجد طريقة أخرى سوى الديمقراطية للاستمرار".

العراق فخور بتنوعه، قال علاء الدين للحضور. "العراق هو أحد البلدان القليلة في المنطقة التي لدينا فيها تنوع إيجابي يميز بلدنا، وكعراقيين نحن جميعا فخورون بأن نكون جزءا من هذا التنوع ... أنا كردي، لكنني عراقي أيضا. وأنا أعمل في بغداد لخدمة جميع أبناء الشعب العراقي، وليس الكورد فقط". "إن بدايتها [عملية تشكيل الهوية العراقية] هي بناء المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة بطريقة تمكننا من خدمة الشعب والبلد".

وردا على سؤال من سليم حول ما إذا كان هذا ممكنا أكثر الآن، قال علاء الدين إن السبب في ذلك هو أن التحديات [التي تواجه العراق] كبيرة، فقد رأينا في السنوات القليلة الماضية أن الأمور يمكن أن تسوء بشكل سيء. "أعتقد أن جميع الأحزاب السياسية تدرك أن الأمر وصلت الى مرحلة النجاح أو فاشل... لم يعد هناك مكان هنا للتمهل، [لدينا] عدد سكان يبلغ ٤٢ مليون نسمة، والإنفاق العام هائل ... وهذا أمر غير مستدام.

إذا أضفت الأرقام، فلا توجد طريقة يمكن للدولة من خلالها الاستمرار. الأحزاب السياسية تدرك الآن تماما ما خسرته... وهذا يزيد أيضا من الحاجة الملحة للعمل». "الطريقة القديمة لإدارة الدولة قادتنا إلى ما نحن عليه الآن، من حيث أن ما يقرب من ٦٠-٦٥٪ من الميزانية السنوية تذهب إلى الإنفاق العام."

وشدد علاء الدين على أن "لدينا خدمة عامة ضخمة للغاية يتعين علينا دفع ثمنها، ولا توجد طريقة يمكننا من خلالها الحفاظ على ذلك، وإذا انخفضت أسعار النفط في الأشهر الستة المقبلة، فسنواجه أزمة هائلة بين أيدينا". وأضاف أن هناك جانبا مهما آخر للحكومة الجديدة هذه المرة أيضا. "منذ عام ٢٠١٤، كان لدينا حزبان

متعارضان يحاولان تشكيل حكومة.

الآن لدينا حكومة ائتلاف كبيرة، ائتلاف إدارة الدولة، مع ٢٨٠ عضوا في البرلمان، وهم يمتلكون هذه الحكومة. هم الذين شكلوا هذه الحكومة. لا يمكنهم القول إن الأمر لا علاقة لنا به». "إذا فشلت الحكومة، فهذا فشلهم. إذا نجحت الحكومة، فهذا نجاحهم".

وبالانتقال إلى جنين هينيس-بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، سألت سليم عن دور المجتمع الدولي في تطوير نظام الحكم في العراق. "حسنا قبل عشرين عاما، كانت المحاصصة نظاما له كل النوايا الحسنة"، أجابت هينيس - بلا سخا ر ت ، معترفة بأنه على مر العقود أصبحت وسيلة لتعزيز المحسوبية.

وقالت للحضور: "لا يمكنكم الدعم بأفضل طريقة ممكنة إلا من خلال قول ما هو مقبول وما هو غير مقبول، على سبيل المثال عدم تسييس مؤسسات الدولة وما إلى ذلك"، محذرة من أنه لا يوجد مشروع للتدريب على القدرات يمكنه مواجهة تسييس مؤسسات الدولة.

وقالت هينيس-بلاسخارت: "من الضروري وضع المصلحة الوطنية فوق كل شيء آخر، ووجود مساحة مدنية حيوية، وتقديم فرص عمل للناس على أساس جدارة مواهبهم".

وردا على سؤال سليم حول المخاوف من وجود قيود على الفضاء المدني وحرية التعبير في العراق، قالت هينيس-بلاسخارت إن بعثة الأمم المتحدة في العراق ستواصل نشر تقارير منتظمة عن حرية التعبير في العراق وفي إقليم كوردستان أيضا.

وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى إطار قانوني جديد في العراق بشأن حرية التعبير، لأنه كما هو مستخدم حاليا يمكن استخدامه لتقويض حرية التعبير، فضلا عن توفير الحماية.

وفيما يتعلق بمسألة الجماعات المسلحة في العراق، شدد علاء الدين على تأكيد رئيس الوزراء السوداني على الحد من وجودها. وقال: "ليس هناك شك في أن الإرادة السياسية موجودة". "الدليل بسيط: مرت علينا ستة أشهر من هذه الحكومة ولا توجد حوادث أمنية تقريبا، ... قليلة جدا مقارنة بالسنوات الست الماضية"، أضاف علاء الدين عن تأثير حكومة السوداني حتى الآن. "هناك اعتقاد خاطئ من الخارج بأننا ما زلنا نعيش في النظام القديم، [لكن] ليس هناك شك في أن النظام يتغير" ...

> **الهوية الحقيقية عبر بناء المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة**

"قبل عام، كنا نرى أحيانا صواريخ تحلق فوق بغداد، وكنا نشهد هجمات على البعثات الدبلوماسية. كنا نشهد هجمات على القواعد الأمريكية وقواعد التحالف.

هل كان لدينا أي من ذلك في الأشهر الستة الماضية؟ لم نشهد ذلك"، قال مستشار رئيس الوزراء العراقي.

إن التحديات التي تواجه العراق هائلة. إنها مسألة البقاء على الحياة. إنها مسألة نجاح أو انهيار بالنسبة للعراق كبلد، كدولة"، منتقدا وجود الجماعات المسلحة خارج سيطرة الدولة في العراق. "لا يمكن التسامح مع هذا. كل ما تفعله هذه الجماعات خارج سيطرة الدولة لا يتم التسامح معه ونحن نرى ثمرة هذا الجهد».

وأضاف "هذه هي الطريقة الوحيدة لبقاء العراق على

قيد الحياة والنظام بحاجة إلى التغيير وليس هناك شك في أنه يتغير... وتعمل الحكومة مع جميع الأطراف المعنية لوضع خطة، والعراق يعلم أنه من غير المجدي أن تكون الأسلحة والقوات المسلحة خارج سيطرة الدولة".

وقالت رندى سليم لكلا المتحدثين إن تغير المناخ هو عامل مضاعف للتهديد، وهناك اعتراف بين القادة السياسيين في العراق بأن هذا تهديد، وشعور بأن أولويات الحكومة بحاجة إلى أن تكون أكثر وضوحا وأن قضية المياه تتطلب نهجا إقليميا.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت الأمم المتحدة في وضع يمكنها من الضغط من أجل التغيير، قالت هينيس - بلا سخا ر ت للحضور إن من الواضح "تغير المناخ " مضاعف للتهديد، لأن تركه دون معالجة يكون تأثيره هائلا للغاية وسيؤثر على النزوح وانعدام الأمن الغذائي والفقر والصراع وعدم الاستقرار... [و] لن يتمكن العراق أبدا من معالجتها بمعزل عن غيرها".

وأضافت: "من الإنصاف أيضا القول إن العراق، في بعض الأحيان، يفتقر إلى القدرة المؤسسية للدولة القابلة للحياة لمتابعة عدد من الأمور... وهنا، أعتقد أن للأمم المتحدة دورا تلعبه". وفي حين أقرت هينيس-بلاسخارت بأن العراق كان عليه أن يواجه بيئة هشة للغاية ومشحونة سياسيا بعد الانتخابات، إلا أنها أشارت إلى أن الفترة الحالية، على الرغم من أنها ربما "لا تزال هشة بعض الشيء"، إلا أنها فترة استقرار أكبر. "نأمل أن تتمكن الحكومة العراقية من الحفاظ على هذا الاستقرار".

قالت هينيس-بلاسخارت أنها تدرك أن الأمن المائي يمثل أولوية لرئيس الوزراء السوداني. وفيما يتعلق بدبلوماسية المياه، وقالت للحضور إن الأمم المتحدة مستعدة للعمل، "لكن بعض الدول يمكن أن تكون حساسة لهذا الأمر، وتفضل التعامل مع العراق مباشرة".

وردا على سؤال أكثر تحديدا حول ما تقوم به يونامي لتعزيز الأمن المائي للعراق في المنطقة، قالت هينيس-بلاسخارت للحضور إن "أسرة الأمم المتحدة في العراق هي أسرة كبيرة"، مع نقاط مشاركة مختلفة، وبالتالي متخصصين مختلفين يعملون على جوانب مختلفة.

في نهاية المطاف، العراق هو ديمقراطية فتية ويستغرق الأمر وقتا لترسيخ جذورها"، أضافت هينيس-بلاسخارت. "اعتبر الكثير منا أن انتخابات ٢٠٢١ هي الأكثر ديمقراطية ... بطبيعة الحال، أظهر انخفاض نسبة إقبال الناخبين الافتقار إلى ثقة الجمهور، وحان وقت العمل. هناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا".

> **"التحديات التي تواجه العراق هائلة. إنها مسألة البقاء على الحياة"**

أخبر علاء الدين الحضور أن لامبالاة الناخبين تشكل تحديا كبيرا. وشدد على أن "استعادة ثقة الجمهور يمثل تحديا رئيسيا للحكومة والنظام السياسي، والعمل الجاد ليلا ونهارا لتمكين النظام السياسي وتمكين الناس أنفسهم".

وقال: "بالتأكيد، ما حدث في الماضي سيبقى في الماضي، والديمقراطية التي نتمتع بها اليوم ستعزز حقوق الإنسان في كل ركن من أركان البلاد، بما في ذلك إقليم كردستان". وعلى الرغم من ندرة الاضطهاد السياسي، أقر المستشار بأنه لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز الحقوق المدنية وحرية التعبير في العراق وإقليم كردستان.

د.اراس حسين دارتاش

عراق٢٠٢٣ بين موازنة الحكومة و موازنة البرلمان

في مقال لنا في ١٣/٤/٢٠٢٣ بعنوان (خيار العراق بين الموازنة العامة و الخطة الاقتصادية الثلاثية)، أشرنا الى ان الموازنة الثلاثية غير معتادة و غيرمجربة غالباً ، و في نفس الوقت فان (قاعدة سنوية الموازنة) المتبعة و هي معتادة و مجربة غالباً ، و هي بمثابة (عرف) متبع و ليست ب(قانون) ، كما، فان قاعدة سنوية الموازنة أكثر توافقاً مع استخدام أسلوب (موازنة البنود) ، لذلك نوهنا الى انه، بما ان الحكومة العراقية الحالية قد جاءت في ظروف استثنائية ،و جاءت ايضا بموافقة الأطراف السياسية المتنفذة و عدم اعتراضها على برنامج عمل حكومة السوداني الحالية ، لذا من الممكن ان تكون الموازنة العامة الحالية (ثلاثية السنوات).

السؤال. ماذا يجري الان بخصوص مناقشة بنود الموازنة العامة المقترحة من قبل الحكومة داخل البرلمانُ ،

قبل الإشارة الى الإشكالات الحالية الموجودة بين الحكومة و البرلمان لابدالاشارة الى مايلي :

أولاً- في النظام السياسي البرلماني ، كما هو الحال في العراق، هناك علاقة(تعاونية و رقابية) بين السلطتين (التنفيذية و التشريعية)في ادارة امور الدولة .

ثانياً- ان كان النظام السياسي (رئاسياً او برلمانياً او مختلطاً) فان الحكومة هي مسووءلة مطلقاً عن إعداد الموازنة العامة للدولة سواء كانت سنوية او لأكثر من

> من المفترض ان تعكس تفاصيل الموازنة العامة توجهات الأغلبية البرلمانية المشكلة

السنة .

ثالثاً- تقدم الحكومة الموازنة المعدة من قبلها للبرلمان لغرض مناقشتها و من ثم المصادقة عليها لاجل تنفيذ بنودها وفقاً للبرنامج الحكومي بهدف تحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و تعليمية و غيرها وفقاً لخطة العمل الحكومي .

و كما جرت العادة و حسب العرف و القانون المعمول بهما في الانطمةالحكومية المعاصرة ، فان نطاق تدخل البرلمان في اجراء التغيرات في (مبالغ او تخصيصات او بنود) أقسام الموازنة (محدود) ، لان :

١- الحكومة المعدة لمشروع الموازنة العامة مشكلة مسبقاً من قبل الأغلبية البرلمانية في النظام البرلماني كالحكومة العراقية الحالية .

٢- وان الأغلبية ألبرلمانية قد وافقت مسبقاً ، داخل البرلمان ،على البرنامج الحكومي المقدم اليها ، و التي على اثرها تمت المصادقة غلى تشكيل الحكومة الجديدة .

٣- لذا من المفترض ان تعكس تفاصيل الموازنة العامة توجهات الأغلبية البرلمانية المشكلة و الداعمة لتلك الحكومة باستثناء توجهات المعارضة البرلمانية التي ترى عكس توجهات الأغلبية البرلمانية في امور عديدة .

٤- كما ان الحكومة المنتخبة مسووءلة امام البرلمان تجاه تحقيق برامجها الحكومية لتحقيق أهدافها المرسومة

.

ولكن ان ما يلاحظ ، بخصوص مناقشة موازنة العراق لسنة ٢٠٢٣ الحالية ، كأنها هناك (مشروعان مقترحان) لموازنة العراق ، واحدة معدة من قبل الحكومة و الثانية معدة من قبل البرلمان ، و هذا مخالف تماماً للعرف المتبع في حكومة مشكلة بموجب النظام البرلماني المعاصر.

حيث ان كثرة التغيرات التي ينوى البرلمان إجراءها على مواد و فقرات الموازنة و من حيث القيام بحذف مواد مدرجة و اضافة مواد جديدة ، يخالف ، الى حد كبير، البرنامج الحكومي الحالي ، و كاننا نجد أمامنا مشروعان لموازنة ٢٠٢٣ ، و هي حالة نادرة الحدوث قي الدولة الاعتيادية الا في الدولة المضطربة .

و هنا اذا حللنا هذه الظاهرة العراقية الاستثنائية ، بصورة موضوعية و قانونية ، بخصوص مناقشة و تصديق الموانة فانها :

١- تعرقل تنفيذ البرنامج الحكومي مستقبلاً تجاه تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ..الى اخرها.

٢- وكما ان هذا الوضع المضطرب قد يوءدي بالحكومة الحالية الى إقامة الدعاوى ، فيما بعد اجراء المصادقة على الموازنة ، لدى المحكمة الاتحادية للاعتراض غلى تلك التغيرات الجارية على فحوى الموازنة ،و التي ليست بامكانها القيام بها لاجل تنفيذ برامجها الموعودة.

الحكومة المنتخبة مسؤولة امام البرلمان تجاه تحقيق برامجها الحكومية

٣-و قد يـؤدي بالحكومة ان تعلن عن عدم مسووءليتها امام البرلمان ، جراء عدم قيامها بتادية قسم من واجباتها الموعودة بسبب تلك التغيرات في موازنتها المقترحة والتي تعيق قدرتها على التنفيذ .

٤- قد تؤدي هذه الحالة الى خلق نوع من الإضطراب المستقبلي في العمل الحكومي و البرلماني و في طبيعة العلاقة الدستورية بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم ، فيما يخص التمويل المالي للإقليم و تنفيذ بنود الاتفاقية النفطية المبرمة بينهما و غيرها من جهة ، و بين الحكومة الاتحادية و ادارات المحافظات العراقية الاخرى من جهة اخرى ، ناهيك عن امكانية اختلاق لاضطرابات سياسية و اقتصادية و شعبية و غيرها.

و في الختام ... تجرى، عادةً، عند مناقشة الموارنة العامة لاجل تصديقها ،بالصورة التي ان لا توءثر سلبيا على تنفيذ البرنامج الحكومي المعلن عنه وفقا لمبادىء عامة كما يلي :

١- لا يجوز للبرلمان ان يقرر رفع مبلغ (التخصيص المالي) المقرر للموازنة العامه المعدة من قبل الحكومة .٢- لا يجوز للبرلمان تخفيض (تخصيصات) الرواتب و الأجور .

٣- لا يجوز للبرلمان حذف او اضافة) اية مواد فى الموازنة العامة (الا) بغد مناقشتها مع الحكومة و استحصال موافقتها .

٤-لايجوز اجراء التعديل في (العجز المالي المخطط) دون مناقشته مع الحكومة و استحصال موافقتها .

و عندما نراجع (المادة ٦٢ بفقرتيها اولا و ثانياً) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، تجيز للبرلمان (فقط) اجراء (المناقلة) بين أبواب و فصول الموازنة العامة ، و(تخفيض) مجمل مبالغها وله عند (الضرورة)ان (يقترح) على مجلس الوزراء (زيادة) اجمالي مبالغ النفقات .

ولكن ، ايضاً، يفضل عرفاً ، ان تكون هذه الزيادة ، بموافقة الحكومة ،

خلاصة القول ...

لا يجوز للبرلمان ان يتجاوز الصلاحية الممنوحة له بموجب المادة الدستورية المرقمة (٦٢) بخصوص اجراء التغيرات في مواد و فقرات الموازنة العامة المقدمة من قبل الحكومة لسنة ٢٠٢٣ (الا) بعد استحصال موافقتها و بعكسه سوف تضطرب العلاقة التعاونية و الرقابية بينهما و تعكس اثارها السلبية على الوضع العراقي ككل .

aras_hussain@ yahoo.com*

حسن فحص :

العراق والعودة إلى الفيدرالية

هل انكسر «قبان» التوازنات في المشهد السياسي العراقي، وتشظت «البيضة» الكردية التي استطاعت فرض نفسها لاعباً لا يمكن تجاوزه أو العبور عنه في أية تركيبة أو معادلة سلطوية وإدارية وسياسية في الحياة السياسية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣؟ وهل انقلب السحر على الساحر؟ أم فقد الزعيم الكردي لحزب الديمقراطي (بارتي) مسعود بارزاني ألقه ووهجه الذي جعل منه رقماً صعباً في المعادلة العراقية، وأعطاه القدرة على التحكم بمصير العملية السياسية إلى حد بعيد؟

هذه الأسئلة وغيرها طفت على سطح الجدل السياسي الـذي شهدته الأحـداث المرافقة لجلسات البرلمان لمناقشة وإقرار الموازنة الثلاثية (٢٠٢٣ – ٢٠٢٥) العامة للدولة العراقية، وكشفت عن بداية تبلور واقع سياسي جديد لم يكن قائماً في السابق، قد تستطيع فيه بغداد والقوى الممسكة بالقرار فيها التخفف من أعباء كثير من المواقف التي كانت محكومة فيها بالإرادة الكردية وتحديداً إرادة الزعيم مسعود بارزاني الذي استطاع خلال العقدين الماضيين أن يجعل نفسه الرقم الصعب في المعادلة العراقية، وسعى إلى التمدد ونسج تحالفات وعلاقات إقليمية ودولية تتجاوز في حجمها وطموحاتها شركاءه في العملية السياسية، محاولاً حفر موقع أو مكان له على خريطة المعادلات الإقليمية أو أن يحصل على أدوار في الأزمات ما بين القوى الإقليمية والمجتمع الدولي، وبالأخص بين النظام الإسلامي في إيران والإدارة الامريكية من جهة، وبين طهران وتل أبيب من جهة أخرى، موظفاً في ذلك موقعه ودوره على الساحة العراقية.

وعلى رغم هذه الطموحات المبنية على حقائق استقرت داخل المعادلة العراقية نتيجة التجارب والأزمات والتعقيدات التي مرت وعاشها المشهد العراقي، إلا أنها دخلت ومنذ عام ٢٠١٧، وتحديداً بعد معركة سيطرة الحكومة الاتحادية على مدينة كركوك كرد فعل على استفتاء الانفصال الذي تمسك به وأجراه البارزاني في الإقليم، متجاوزاً كل النصائح الداخلية والإقليمية والدولية من تداعيات هذا الاستفتاء، دخلت هذه الطموحات في مسار تراجعي، بعد أن أجبره الموقفان الداخلي والإقليمي على القبول بالتخلي عن طموح الانفصال، بخاصة وأن الطموح

بدولة كردية مستقلة، وقد يكون من حق الجماعة الكردية التفكير والعمل والسعي إلى هذا الهدف، اصطدم بمصالح قوى إقليمية ترى في هذا الطموح تهديداً لوحدة أراضيها وباباً لحروب داخلية بين مكوناتها العرقية والقومية.

الصراع المفتوح

عدم الاعتراف بالحقائق الجيوسياسية والجيوستراتيجية التي تحكم المعادلات في الإقليم أدخل البارازني وكردستان العراق في صراع مفتوح مع الجار الإيراني الذي اعتبر الإقليم مصدر تهديد استراتيجي لأمنه القومي ومصالحه الاستراتيجية، بخاصة حرية النشاط الذي تمارسه الأجهزة الإسرائيلية على مقربة من الحدود مع الإقليم الكردي. وقد تعقد المشهد أكثر قبل وبعد الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في الـ١٠ من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢١، وإصرار بارزاني على بناء تحالف ثلاثي مع زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر عن المكون الشيعي، ومحمد الحلبوسي رئيس البرلمان عن المكون السني، وهو تحالف اعتبرته طهران لا يقل خطراً وتهديداً عن المغامرات السابقة التي دخل فيها بارزاني، لأنه يهدف إلى إخراج جميع القوى المتحالفة معها أو الموالية لها من العملية السياسية، بالتالي محاصرة دورها على الساحة العراقية تمهيداً لإخراجها منه. إلا أنه وتحت وقع الضغوط الإيرانية ودوي الصواريخ والمسيرات التي استهدفت مراكز قالت طهران إن الموساد الإسرائيلي يستخدمها كمراكز لعملياته ضد العمق الإيراني، وأيضاً مقار الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة، ذهب إلى خيار تفكيك تحالفه مع الصدر والانتقال في إطار صفقة سياسية وتحاصصية لتشكيل ائتلاف لإدارة الدولة مع خصمه الأساس «الإطار التنسيقي» الشيعي.

قد لا يكون مفاجئاً ما شهدته مناقشات الموازنة في قاعات البرلمان العراقي هذه الأيام، إلا أن المفاجئ كان أن بارزاني ذهب إلى بغداد بالأدوات والتصورات القديمة التي لم توصل إلى الأهداف التي سعى إليها، ولم يلمس أو يدرك أن مزاجاً جديداً بدأ يتبلور ويتكون في بغداد لم تعد تفيد معه اللغة والأساليب القديمة التي لم تأخذ في الاعتبار هذا المستجد، وبالتالي لا يمكن الحصول على نتائج مختلفة إذا ما تكررت الآليات القديمة نفسها.

أن يعلن بارزاني الزعيم حزنه لما آلت إليه الأمور وما جرى في البرلمان، وأن يذهب نجله رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني إلى اتهام شريكه الكردي الآخر، أي «الاتحاد الوطني الكردستاني» (يكتي) بزعامة بافل طالباني بالخيانة، فهو تعبير عن حجم الصدمة التي تلقتها قيادة أربيل و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (بارتي) من النتائج في مواد الموازنة الخاصة بعلاقة الإقليم مع الحكومة الاتحادية، بخاصة في ما يتعلق بعوائد نفط الإقليم المالية وأيضاً عائدات المنافذ الحدودية البرية والجوية، التي وجهت ضربة قاسية لمسار طويل من محاولات تكريس استقلالية الإقليم في التصرف بهذه العائدات.

> **يقف إقليم كردستان أمام استحقاق مفصلي قد يسهم في رسم المشهد الكردي**

القوى السياسية في بغداد التي أثبتت أنها الممسكة بمفاصل الدولة العميقة لم تذهب إلى توجيه هزيمة كاملة لبارزاني وحكومة الإقليم، واكتفت بـ«نصف استحقاق» إذا جاز التعبير أو الوصف، إذ عمدت إلى قطع الطريق في المنتصف أمام إقرار تعديل في بنود الموازنة من المفترض أنه إذا ما أقر أن يدخل حكومة الإقليم في أزمة مشروعية حقيقية مع أبناء الإقليم، وإنه في حال إقراره

فهو يلزم أربيل بتحرير الأموال المتراكمة في خزانتها التي كانت تستقطعها من رواتب موظفي الإقليم، مما يعني أن ذلك سيكون بمثابة الضربة القاضية التي قد تدخل الإقليم في صراع مفتوح وتحوله إلى مسرح لتحركات مطلبية متفرجة قد يصعب التعامل معها، بخاصة وأن الأوضاع داخل الإقليم تشبه إلى حد كبير الجمر تحت الرماد.

الدولة العميقة

في المقابل فإن بغداد ودولتها العميقة تحولت إلى لاعب مؤثر ومتدخل في الشأن الداخلي للإقليم الكردي والصراع بين أقطابه، بخاصة الحزبان الديمقراطي «بارتي - بارزاني» والاتحاد الوطني «يكتي - طالباني»، فهي لم تكن لتستطيع تمرير البنود الناظمة للعلاقة مع الإقليم من دون التحالف الذي ركبته مع بافل طالباني، الذي استطاع بالتحالف مع «الإطار التنسيقي» الشيعي كسر الحصار السياسي الذي فرضته عليه أربيل بقيادة البارزانيين، والعودة ليكون رقماً صعباً وأساسياً في المعادلة الداخلية للإقليم الكردي، مما يسمح له بأن يوسع قاعدة مشاركته في إدارة الإقليم والدخول في صلب قرارات حكومته بعد أن أجلس طويلاً على الهامش وتعرض لعديد من محاولات الإقصاء والمحاصرة وشارف أن يخرج من المعادلة الكردية بالكامل.

لا شك أن هذه التطورات والمتغيرات في موازين القوى والمعادلات، سواء في العلاقة مع بغداد أو في التنافس بين أربيل - بارزاني والسليمانية - طالباني، قد تفرض على الزعيم الكردي «مسعود بارزاني» إعادة حساباته في محاولة لاستيعاب تداعيات هذا المتحول وما انتهى إليه من إعادة خلط للأوراق قد تطيح بكل الجهود التي بذلت على طريق الوصول إلى نوع متقدم من الكونفيدرالية بديلاً عن الفيدرالية التي يرعاها الدستور العراقي الذي لعب بارزاني والقوى الكردية الدور الأساس في صياغته، وفرض على العراق موافقة الكورد على أي تعديل لهذا الدستور كمدخل للاستفتاء عليه. بخاصة وأن الإقليم أمام استحقاق مفصلي قد يسهم في رسم المشهد الكردي وتحديد أوزان القوى السياسية والحزبية فيه، وهو استحقاق انتخابات برلمان الإقليم ومعها انتخابات المحافظات، إذ من المتوقع أن طالباني و«حزب الاتحاد الوطني» لن يقبلوا هذه المرة باستئثار أربيل بالحصة الأكبر من التمثيل والتفرد في إدارة الحكومة ومؤسساتها، وإذا ما أصر أو تمسك بارزاني بالسياسات القديمة التي كرسها كأمر واقع قد يدفع طالباني للذهاب إلى خيار بدأ يطرحه مع حلفائه في بغداد و«الإطار التنسيقي»، وهو الانفصال عن الإقليم والعودة للحكومة الاتحادية، أو الذهاب لتشكيل إقليم جديد بقيادة «الاتحاد الوطني» يضم السلمانية وكركوك والمحافظة الجديدة حلبجه.

> **تعقد المشهد أكثر بعد إصرار بارزاني على بناء تحالف ثلاثي**

إلا أن هذا الطموح يصطدم بمخاوف بغداد والدولة العميقة التي لا تريد أن تكون في مواجهة أزمة مع إقليم كردي جديد، فضلاً عما يفتحه هذا الأمر من مسار لمطالب مكونات أخرى بتشكيل أقاليم لها، وهي طموحات بدأت تراود المحافظات الغربية للمكون السني التي لا يتردد زعاماتها في الحديث عن ذلك.

*اندبندنت عربية

أمير الكعبي , مايكل نايتس:

زيادة غير عادية في عديد قوات الحشد الشعبي

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

لم يصادق مجلس النواب العراقي بَعد على الشكل النهائي لمشروع الموازنة الجديدة الممتدة على سنوات عدة من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، لكن من شبه المؤكد أنها ستشمل زيادة كبيرة في عديد «قوات الحشد الشعبي»، أي القوة الأمنية الجديدة التي أُنشئت بعد عام ٢٠١٤ بقيادة رئيسها فالح الفياض الذي صنّفته الولايات المتحدة على قائمة انتهاكات حقوق الإنسان، ورئيس عملياتها عبد العزيز المحمداوي المدرَج على قائمة الإرهاب الأمريكية (والمعروف أيضًا باسم أبو فدك، رئيس ميليشيا «كتائب حزب الله» المدعومة من إيران)..

نُقلت علنًا بعض الخلافات حول مدى سرعة نمو القوى البشرية المعتمدة في «قوات الحشد الشعبي». وأفاد تقرير صادر عن اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي في ١٧ نيسان/أبريل أن القوى البشرية المعتمدة في «قوات الحشد الشعبي» ازدادت بنسبة ٩٥ في المئة في موازنة عام ٢٠٢٣، وتضاعف تقريبًا عدد عناصرها من ١٢٢ ألفًا إلى ٢٣٨ ألفًا. واعترض فالح الفياض على هذه الأرقام في مقابلة مع قناة «يو تي في» (UTV) في ١٨ نيسان/أبريل (الشكل ١)، حين زعم أن عدد العناصر المخصصة من القوى البشرية ارتفع

> تنمو قوات الحشد الشعبي بسرعة على الأصعدة كافة

من ١٧٠ ألفًا في عام ٢٠٢١ (في آخر موازنة مصرَّح بها قَبل هذه الموازنة) إلى ٢٠٤ آلاف فقط، أي بنسبة ٢٠ في المئة من سنة إلى أخرى، وهي لا تزال زيادة كبيرة (على سبيل المقارنة، ازداد في مشروع الموازنة عدد العاملين في وزارة الدفاع بنسبة ٦ في المئة وفي وزارة الداخلية بنسبة ٣ في المئة).

بدأت الخلافات حول حجم «قوات الحشد الشعبي»، أي قواها البشرية المعتمدة وقواها البشرية المعبأة فعليًا، منذ زمن طويل. وكما ورد بالتفصيل في الفصل الثالث (من الصفحة ٥٥ إلى الصفحة ٦٤) من دراسة «معهد واشنطن» بعنوان «التكريم من دون الاحتواء: مستقبل «الحشد الشعبي» في العراق»، تم تَعَمُّد إبقاء عديد القوى البشرية المسجَّلة في «قوات الحشد الشعبي» غامضًا على مدى السنوات المتتالية، ولطالما تجاوز العدد الفعلي الأرقام المسجَّلة. ومن المثير للاهتمام أنه حتى هذه الموازنة، وهي الأولى في ظل «حكومة المقاومة» برئاسة محمد شياع السوداني، اكتفت «قوات الحشد الشعبي» بالسعي إلى تسجيل عدد أعضاء يتراوح بين ١٦٠ ألفًا و١٧٠ ألفًا، وتَمثَّل هدفها الأساسي في إدراج بين ٢٥ ألفًا و٣٥ ألفًا تقريبًا من المقاتلين غير المسجلين في جدول الرواتب الرسمية. وسواء أرتفع عدد العناصر إلى ٢٠٤ آلاف (كما يزعم الفياض) أو على الأرجح إلى ٢٣٨ ألفًا (كما يزعم مجلس النواب ويوضح مشروع الموازنة)، تنمو «قوات الحشد الشعبي» بشكلٍ يتجاوز إلى حدٍ كبيرٍ هذه الطموحات السابقة.

تنمو أيضًا ميزانية «قوات الحشد الشعبي»، وإن على نحو أبطأ من نمو عديدها. ففي موازنة عام ٢٠٢٣، ارتفعت ميزانية «قوات الحشد الشعبي» من ٢٫١٦ مليارات دولار في آخر موازنة مصرَّح بها (في عام ٢٠٢١) إلى ٢٫٦ مليارات دولار في موازنة عام ٢٠٢٣، ومن المقرر أن يتكرر ذلك في عامَي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. وتبلغ نسبة هذه الزيادة ٢٣ في المئة، وقد تكون أقل من الزيادة المتراوحة بين ٤٠ و٩٥ في المئة (كحد أدنى) في القوى البشرية، لأن بعض الأعضاء المسجلين الإضافيين كانوا مدرَجين سابقًا ضمن الموازنة كعاملين بدوام جزئي غير مسجلين.

وفي حين أن قائمة الأجـور قد لا ترتفع اليوم ارتفاعًا شديدًا، سيكون لزيادة عديد «قوات الحشد الشعبي» «امتدادًا» كبيرًا يطال الالتزامات الجديدة المتعلقة بالمعاشات التقاعدية المخصصة لمقاتلي «قوات الحشد الشعبي». في ٢٥ أيار/مايو، ذكّر فالح الفياض المشاهدين بأن «قانون الخدمة والتقاعد» الخاص بـ«قوات الحشد الشعبي» على وشك الانتهاء، مشيرًا إلى أن «هذا القانون سيؤمّن حقوق المقاتلين ومناصبهم ورواتبهم، ما سيجعلهم موظفين دائمين».

> يبدو أن هذه القوات قلقة من بروز هذا النمو جليا وتحاول الحد من معدله

لم يتضح حتى الآن لماذا لا يجوز أن يغطي «قانون الخدمة والتقاعد العسكري» الساري في العراق (أي القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠) «قوات الحشد الشعبي» التي تندرج ضمن «قوات الأمن العراقية». وتشمل التفسيرات أن «مقاتلي «الحشد الشعبي» سيُدعَون جهاديين بموجب القانون الجديد... وستكون «قوات الحشد الشعبي» من مؤسسات الدولة التي لا تفقد صفتها الجهادية أو خلفيتها الدينية». ويشير تفسير آخر إلى أن «قوات الحشد الشعبي» تريد مكانة منفصلة وامتيازات أكثر من قوات الأمن الأخرى على صعيد أنظمة الخدمة والتقاعد الخاصة بها، تمامًا مثلما طوّرت نظامًا قضائيًا عسكريًا منفصلاً من أجل حماية أعضائها عن المساءلة الخارجية.

في السياق عينه، يشكل تضمين الاستثمار الرأسمالي والنفقات السرية لـ«قوات الحشد الشعبي» جانبَين أخيرَين مثيرَين للاهتمام من جوانب زيادة عديد «قوات الحشد الشعبي». في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٣، كشف عباس الزاملي، رئيس الكتلة البرلمانية التابعة لـ«منظمة بدر»، عن «إضافة ٤٠٠ مليار دينار عراقي (أو ٣٠٥ ملايين دولار) إلى الموازنة الاستثمارية لـ«هيئة الحشد الشعبي»» لتستخدمها «شركة المهندس العامة» الجديدة التابعة لها.

قال المتحدث باسم الحكومة العراقية، باسم العوادي، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٣ إن مجلس الوزراء صوّت للموافقة على «شمول «هيئة الحشد» بالنفقات السرية» عبر إضافة مبلغ ١/٥ مليار دينار عراقي (أو ١/٢ مليون دولار). وهذا الامتياز لا يحظى به حتى الآن سوى «جهاز المخابرات الوطني العراقي»

تشير هذه التطورات مجتمعةً إلى مضاعفة عدد مقاتلي «الحشد الشعبي» المسجلين تقريبًا وتزويدهم بمنافع حكومية طويلة الأجل، بالإضافة إلى توسيع الأعمال المدنية والقواعد الصناعية الخاصة بـ«قوات الحشد الشعبي»، وأخيرًا إلى الترتيبات غير المسبوقة على صعيد جمع المعلومات الاستخبارية من دون رقابة. وكما يوحي الغموض الذي تعمّد فالح الفياض إضفاءه على أرقام التوظيف، تقلق «قوات الحشد الشعبي» التي تنتحل تسمية «المقاومة» من بروز ازدياد عديدها بسرعة كبيرة على نحو جلي، حتى في ظل تخصيص ميزانية ضخمة وغير مسبوقة لها. ومع ذلك، من المستحيل إخفاء السرعة الفائقة التي يزداد بها حجم «قوات الحشد الشعبي».

*أمير الكعبي خبير عراقي في شؤون الجماعات الشيعية المسلحة في العراق وسوريا.

*مايكل نايتس هو زميل في برنامج الزمالة «ليفر» في معهد واشنطن ومقره في بوسطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج.

بدء الاجراءات الانتقامية بحق حزب الشعوب الديمقراطي

في مؤشر على بدء الاجراءات الانتقامية بحق حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ، طالبت المحكمة الإدارية العليا في تركيا، يوم الاثنين، من المحكمة الدستورية العليا، الحجز على أموال لصالح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي المعارض، قدّمت من خزينة الدولة، وذلك لعدم مشاركته في الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخراً في البلاد.

ونقلت وسائل إعلام تركية أن المحكمة الإدارية قدمت طلبها الجديد على اعتبار أن خزينة الدولة تقدّم في عام الانتخابات، وفق قانون الأحزاب السياسية، دعماً يقدّر بثلاثة أضعاف الدعم السنوي المقدّم للأحزاب، التي تمتلك كتلة نيابية تجاوزت العتبة البرلمانية.

وطلبت المحكمة الإدارية العليا الحجز على ٤٠٠ مليون ليرة تركية (تعادل قرابة ١٧ مليون دولار)، من أصل ٦٠٠ مليون و٣٤٣ ألف ليرة تركية جرى تحويلها إلى حسابات الحزب الكردي الرسمية.

وأكدت المحكمة الإدارية العليا عدم مشاركة الحزب الكردي في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٤ أيار/مايو الماضي، من خلال مراسلات رسمية مع الهيئة العليا للانتخابات، لتقدم الطلب إلى المحكمة الدستورية لإعادة ٤٠٠ مليون و٢٢٨ ألف ليرة تركية.

وطالبت المحكمة في طلبها بحجز الأموال وإعادة المبالغ إلى خزينة الدولة، ومن المنتظر أن تنظر المحكمة الدستورية العليا في القضية خلال فترة قصيرة، وهي ضمن الدعوى المرفوعة على حزب الشعوب الديمقراطي لإغلاقه بتهم تتعلق بالارتباط والدعاية لصالح حزب العمال الكردستاني.

ومن المنتظر أن تنظر المحكمة الدستورية العليا في القضية خلال فترة قصيرة.

وكانت المحكمة الدستورية العليا قد حجزت، بشكل مؤقت بداية العام الجاري، على حسابات حزب الشعوب الديمقراطي، قبيل أن ترفع الحجز لاحقاً، فيما ينتظر أن تبت المحكمة الدستورية العليا بقرار إغلاق الحزب في وقت قريب.

وفي مارس/ آذار قررت المحكمة الدستورية العليا في تركيا، إلغاء قرار تجميد حسابات حزب الشعوب الديمقراطي الكردي المالية بشكل مؤقت، ضمن إطار الدعوى المرفوعة لإغلاق الحزب، بعد قرار الحجز المؤقت في يناير/ كانون الثاني الماضي.

ومن المنتظر حالياً كتابة تقرير المحكمة من قبل المقرر، وسيتم توزيعه على أعضاء المحكمة، وبناء عليه سيعلن رئيس المحكمة زهدي أرسلان موعداً لبحث الدعوى واتخاذ الحكم النهائي، ومن المقرر أن يعلن أعضاء المحكمة الـ١٥ القرار، سواء بالإغلاق أو عدمه، بواقع موافقة ١٠ أعضاء على الأقل.

وكانت الدعوى القضائية بإغلاق الحزب قد قبلت من قبل المحكمة الدستورية العليا في ٢١ يونيو من عام ٢٠٢١، وتبعتها مراحل عديدة، وتنحصر الاتهامات بحق الحزب الكردي بعلاقته مع حزب العمال الكردستاني الانفصالي، المصنف في تركيا بأنه تنظيم مسلح محظور ويقوم بأنشطة إرهابية.

وبسبب دعوى الإغلاق، واحتمال منع أعضاء الحزب من ممارسة العمل السياسي، خاض حزب الشعوب الديمقراطي الكردي الانتخابات البرلمانية السابقة باسم حزب اليسار الأخضر، وتمكن من الفوز بـ٦١ مقعداً في البرلمان وتحقيق ٨٫٨٪ من الأصوات، بنسبة انخفضت عن الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٨، حيث حقق نسبة ١١٫٧٪ من الأصوات بمجموع ٦٧ نائباً برلمانياً.

وتأسس حزب الشعوب الديمقراطية في عام ٢٠١٢، وخلف حزب السلام والديمقراطية الكردي الذي أغلق في عام ٢٠١٤، وحزب المجتمعات الديمقراطية الكردي الذي أغلق في عام ٢٠٠٩، ويتوقع في حال صدور قرار الإغلاق أن تكون هناك ردود فعل كبيرة محلية ودولية.

حزب العمال الكردستاني ينهي وقفاً أحادياً لإطلاق النار

في غضون ذلك أعلن حزب العمال الكردستاني الذي يخوض نزاعا مسلحا ضد الجيش التركي منذ عام ١٩٨٤، إنهاء وقف أحادي الجانب لإطلاق النار أعلنه في أعقاب الزلزال المدمر في السادس من فبراير (شباط).

وأعربت «منظومة المجتمع الكردستاني» المشرفة على حركة التمرد الكردية بأكملها بما في ذلك حزب العمال الكردستاني، الثلاثاء، عن استنكارها حدوث «موجة جديدة من الهجمات» من جانب القوات التركية وقررت «إنهاء قرار وقف العمليات العسكرية»، وفق ما جاء في بيان لها نشرته وكالة أنباء «فرات» المؤيدة للكرد.

وكان حزب العمال الكردستاني، ، أعلن في ١٠ فبراير تعليق «عملياته» في تركيا «في حال لم تهاجمنا الدولة التركية»، وجاء ذلك بعد أربعة أيام من الزلزال الذي أودى بأكثر من ٥٠ ألف شخص في جنوب شرقي البلاد.

ومدّد الحزب وقف إطلاق النار خلال الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية في مايو (أيار).

كيليتشدارأوغلو: سأقود السفينة إلى ميناء آمن!

قـال رئيس حـزب الشعب الجمهوري، كمال كيليتشدارأوغلو، إنه يجب مواصلة العمل من أجل إحلال الديمقراطية.

كمال كلييتشدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، قال في الاجتماع الأول للكتلة البرلمانية لحزبه، إنه "لا يزال من واجب القبطان أن يأخذ السفينة إلى ميناء آمن".

وأضـاف المرشح الرئاسي الخسائر: "ذهبنا إلى صناديق الاقتراع بنفس المشاعر التي صوّت بها لنا أكثر من ٢٥ مليون مواطن. كنا سنحقق الديمقراطية في بلدنا، لكننا لم نحصل على ما كنا نتوقعه. بصراحة، لم نفز".

وقال كيليتشدارأوغلو إنه يرحب بكل الانتقادات. لكن من واجبه أيضًا أن يتساءل عن صحافة أولئك الذين يتصرفون بتحيز.

وتابع زعيم المعارضة: "لقد وقفنا دائمًا وفي كل مكان إلى جانب أولئك الذين ظُلموا. وقفنا إلى جانب أولئك الذين تعرضوا للعنف عندما أرادوا التعبير عن أفكارهم. كنا إلى جانب أولئك الذين يستخدمون عقولهم والفقراء. نحن نقف مع أولئك الذين يشعرون بالوحدة".

وقال كيليتشدارأوغلو "كنا بصدد بناء تركيا الجميلة حيث لا يتم انتقاد أي شخص بسبب أسلوب حياته"، مشيرا إلى أنه من الآن فصاعدًا، "لن نستسلم وسنواصل

> كنا بصدد بناء تركيا الجميلة حيث لا يتم انتقاد أي شخص بسبب أسلوب حياته

طريقنا بالإيمان والتصميم، لتحقيق الديمقراطية الحقيقية في هذا البلد".

المعارضة ما بعد الهزيمة: جدل «التغيير» يشتعل

هذا وانتهت الانتخابات الرئاسية والنيابية إلى هزيمة المعارضة التركية: أوّلاً، عبر سقوط مرشّحها للرئاسة كمال كيليتشدار أوغلو؛ وثانياً، من خلال مراوحة «حزب الشعب الجمهوري» مكانه، حيث بالكاد حافظ على أصواته (٢٥٪)، على رغم تحالفه مع أربعة أحزاب أخرى صغيرة كان يُفترض أن تزيد من أصواته لا أن تأكل من حصّته.

وفي المحصّلة، بات لـ«الجمهوري» ١٣٠ نائباً في البرلمان، وللأحزاب الأربعة التي ترشّحت على لوائحه ٣٨ نائباً، توزّعوا على الشكل الآتي: «الديموقراطية والتقدّم» برئاسة علي باباجان (١٥)؛ «المستقبل» برئاسة أحمد داوود أوغلو (١٠)؛ «السعادة» برئاسة تيميل قره ملا أوغلو (١٠)؛ و«الديموقراطي» برئاسة غولتيكين أويصال (٣). وأراد «الشعب الجمهوري» من وراء ترشيح هذه الأحزاب على لوائحه، منْحها حيثية برلمانية من جهة، وضمان تأييدها له ولمرشّحه للرئاسة من جهة ثانية. غير أن النسبة التي نالها الحزب ظلّت على الحال الذي كانت عليه في عام ٢٠١٨، ما قد يعني أن جزءاً من قاعدته الناخبة لم توافق على صيغة التحالف مع الأحزاب الأربعة (كلّها محافظة)، ولم تذهب تالياً للتصويت، أو أن تلك الأحزاب لم تقدّم أيّ إضافة لـ«الجمهوري».

واقع كان يمكن تجاوزه

هذا الواقع كان يمكن تجاوزه لو أن كيليتشدار أوغلو فاز بالرئاسة. لكن، وبما أن ذلك لم يحدث، فقد بدأت تَخرج إلى العلن أصوات من داخل «الشعب الجمهوري» تطالبه بمراجعة داخلية وبتفسير أسباب الفشل، وفق ما دعاه إليه، مثلاً، رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، الذي شدّد على ضرورة التغيير. والجدير التذكير به، هنا، أن عاملَين اثنين حالا دون ترشُّح إمام أوغلو: الأول، فتْح القضاء في الخريف الفائت ملفّاً قضائيّاً ضدّه بتهمة تحقير «اللجنة العليا للانتخابات» عام ٢٠١٩، ما أدى إلى إزاحة أحد أبرز المنافسين المحتمَلين للرئيس رجب طيب إردوغان؛ والثاني، أن كيليتشدار أوغلو كان معارِضاً لترشيح إمام أوغلو، لأنه أراد أن يترشّح شخصيّاً، وهو ما تحفّظت عليه زعيمة «الحزب الجيد»، مرال اكشنير.

يجب أن نعرف كيف ننسحب

وعلى رغم تكاثر المطالبات بـ«التغيير»، يبدو كيليتشدار أوغلو متمسّكاً بموقعه على رأس الحزب، وفق ما يبيّنه إصراره على عدم التنحّي، ما قد يعني مواصلته قيادة «الشعب الجمهوري» لسنوات أخرى، علماً أنه يرأسه منذ عام ٢٠١٠. وتجلّى هذا الميل، خصوصاً، في إعادة تشكيل اللجنة المركزية للحزب من فريق موالٍ للمرشّح الرئاسي الخاسر، استعداداً للمؤتمر الحزبي العام الذي لم يتحدَّد موعده بعد، وإنْ كان ثمّة إشاعات تقول

> لن نستسلم وسنواصل طريقنا بالإيمان والتصميم، لتحقيق الديمقراطية

إنه سيُعقد قبل نهاية العام الجاري.

وفي تعليقه على ذلك، قال النائب عن «الشعب الجمهوري»، أنغين ألتاي: «يجب أن نعرف كيف ننسحب»، في تلميح إلى مطالبته باستقالة كيليتشدار أوغلو. وكان ألتاي امتنع عن الترشّح لترؤّس كتلة الحزب الجديدة في البرلمان؛ إذ رأى أن حزبه «يحتاج إلى نقد ذاتي جدّي»، معتبراً أنه «إذا كنّا خسرنا الانتخابات، فيجب على الرفاق أن يتنحّوا جانباً»، متسائلاً: «هل بهذه اللجنة المركزية الجديدة سنذهب إلى انتخابات بلدية؟».

من يدفع فاتورة الهزيمة

كذلك، انتقد النائب السابق لرئيس الحزب، يلماز آتيش، كيليتشدار أوغلو، قائلاً إن «فاتورة الهزيمة يجب أن يدفعها الرئيس العام»، وإن «الذهاب إلى انتخابات ٢٠٢٤ البلدية مع كيليتشدار أوغلو يعني هزيمة أكبر». وكانت لمراد قره يالتشين، الرئيس السابق لـ«الحزب الاجتماعي الديموقراطي الاشتراكي»، الذي حَلّ نفسه عام ١٩٩٥ ليندمج في «الشعب الجمهوري»، أيضاً، مواقف لافتة بخصوص التغيير المطلوب؛ إذ عدّ حصول «الشعب الجمهوري» على ٢٥٪ من الأصوات بمثابة هزيمة، بل «هزيمة كبيرة ولا يمكن الاستمرار هكذا».

وقال قره يالتشين إنه يجب انعقاد مؤتمر عام للحزب قبل الوصول إلى الانتخابات البلدية، مضيفاً: «لقد تقدَّم ٤ آلاف عضو في الحزب للترشّح إلى الانتخابات النيابية، وهذا غير مقبول»، داعياً «الشعب الجمهوري» إلى أسلوب تنظيمي جديد.

وبحسب قره يالتشين، فإن «كيليتشدار أوغلو شكّل ظاهرة، ونَيْله ٤٨٪ من الأصوات، و٢٥ مليوناً في الانتخابات الرئاسية، مكسب كبير جدّاً. لكن أن ينال الحزب ٢٥٪ (في البرلمان)، وأن يقول علي باباجان إن حزبه، الديموقراطية والتقدّم، له ٤٪ من هذه الـ٢٥٪، فتلك هزيمة للشعب الجمهوري». كما رأى أن هناك ضرورة لـ«إعادة النظر في بنية الحزب والذهاب إلى الناخب بشعارات الحزب الأصلية لا المساومات. وإذا دعونا إلى التغيير، فيجب أن نحدّد تغيير ماذا».

وفي الاتجاه نفسه، يرى الكاتب مراد يتكين في استمرار النهج الحالي لـ«حزب الشعب الجمهوري»، «تكراراً للأشياء نفسها مع انتظار نتائج مختلفة، وهذا غير منطقي». وإذ يلفت يتكين إلى أنه بعد هزيمة الـ٢٨ من أيار، «ارتفعت أصوات تطالب باستقالة كيليتشدار أوغلو، بينما تباينت الآراء حول المؤتمر العام للحزب بين قائلٍ بانعقاده الخريف المقبل، ومطالبٍ بعقده بعد الانتخابات البلدية التي ستجري في آذار ٢٠٢٤»،

فهو يعتقد أن زعيم «الشعب الجمهوري» بات أمام واحد من خيارَين: إمّا التمثّل بما يجري في الديموقراطيات الغربية والاستقالة فوراً، وإمّا استيعاب الصدمة والتحضير لتجاوزها تمهيداً للاستقالة لاحقاً.

والظاهر أن كيليتشدار أوغلو اختار الطريق الثاني،

زعيم الشعب الجمهوري بات أمام واحد من خيارين

فيما ليس واضحاً ما إذا كان هذا الخيار يعكس أزمة مزمنة داخل حزبه، وخصوصاً أنّ الأخير لم يستطع تخطّي عتبة الـ٢٥٪.

وفي حوار تلفزيوني هو الأوّل معه منذ انتهاء الانتخابات، قال المرشّح الرئاسي الخاسر إن «أكرم إمام أوغلو يمكن أن يكون مرشّحاً طبيعياً لرئاسة الحزب، ولكن أنا أريد أن أحلّ مشكلة رئاسة بلدية إسطنبول، وألاّ أعطيها لحزب العدالة والتنمية»، مضيفاً أن «نقطة ضعف المعارضة كانت في المناطق الريفية، والمال الذي وُزّع على الناس وَجد تأثيره في الريف (...) فيما صوّتت كلّ المدن الكبرى لخيار المعارضة». ورأى أيضاً أن انسحاب اكشنير ومن ثمّ عودتها، «ألقيا ظلالاً من الشكّ على الطاولة السداسية»، كما أن «اتّهامنا بالتعامل مع قنديل أسهم في زيادة التأييد لإردوغان».

في المقابل، ومع انتهاء عمر «تحالف الأمّة» انتخابياً، بدا رئيس «حزب المستقبل»، أحمد داوود أوغلو، أكثر مرونة مع حزبه السابق «العدالة والتنمية»؛ إذ أبدى استعداده لدعم الأخير «عندما يقوم بأعمال جيدة»، معتبراً تعيين محمد شيمشيك وزيراً للمالية «إجراءً سليماً»، علماً أن شيمشيك شغل المنصب نفسه في المرحلة التي كان فيها داوود أوغلو وزيراً للخارجية ومن ثمّ رئيساً للوزراء. وتعليقاً على ما جاء على لسان الأخير، علّق النائب عن «الشعب الجمهوري»، مراد أمير، بأنه «لن يتفاجأ إذا تعاون داوود أوغلو مع السلطة».

في هذا الوقت، أثار الارتفاع الصاروخي في سعر الدولار أمام الليرة دهشة المراقبين؛ إذ فقدت الليرة التركية حوالى ٢٠٪ من قيمتها عندما تراجعت أمام الدولار من ٢٠ إلاّ نيفاً إلى ما يلامس الـ٢٣/٤٠ ليرة. وفيما تنعقد الآمال على تعيين شيمشيك وزيراً للمالية، وحفيظة إركان حاكمة للمصرف المركزي، في ظلّ مطالبة السلطة الجمهور بالتحلّي بالصبر ريثما توضع الخطط اللازمة لمكافحة التدهور الاقتصادي، ذكر نديم توركمان، في صحيفة «سوزجي»، أن تركيا أنفقت، في عام ٢٠٢٢ وحتى موعد الانتخابات الرئاسية، حوالى ١٧٧ مليار دولار، بينها ٣٠ ملياراً في شهر نيسان الماضي، من أجل منع تدهور سعر الليرة وتثبيتها عند حدود الـ٢٠ ليرة للدولار الواحد، وهو ما أدّى إلى تراجع كبير في احتياطات «المركزي» من العملة الصعبة إلى ٦٠ مليار دولار.

وبحسب توركمان، فإن السلطة لم تكتفِ بتبديد العملة الصعبة، بل إن احتياط الذهب تراجع ٥٠ طنّاً، ما يعني أيضاً بيع جزء من الذهب لدعم الليرة والحملة الانتخابية (بلغ مجموع الإنفاق عليها حوالى ٢٥٠ مليار دولار)، وبالتالي مزيداً من التضخّم والبطالة والضرائب، في حين تطالب التقارير الدولية برفع سعر الفائدة لمنع ذوبان العملة الصعبة واحتياطات المصرف المركزي، وتسود توقّعات بتراجع نسبة النموّ من ٢/٩٪ إلى ٢/٣٪.

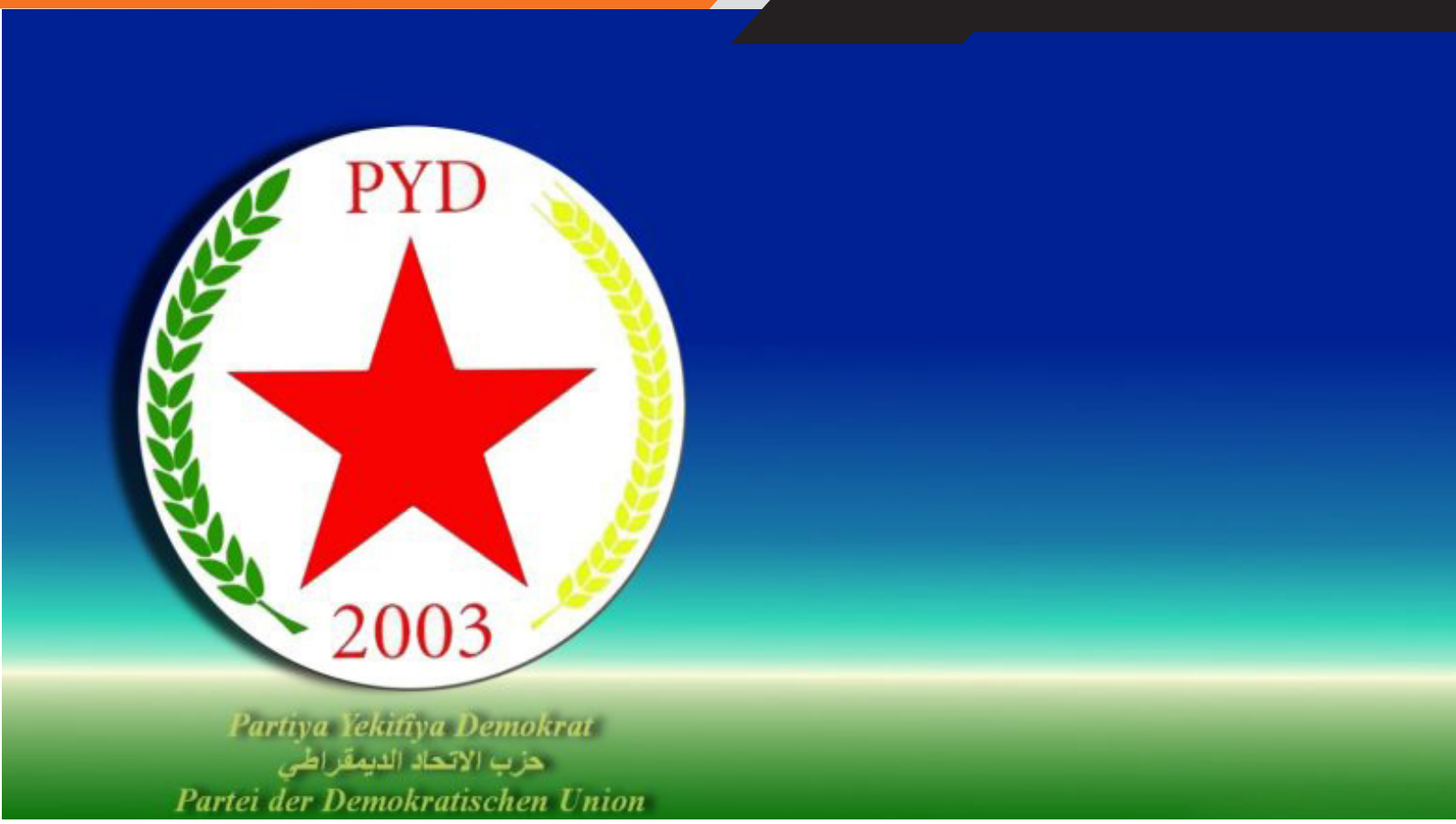

تركيا تستأنف سياساتها العدائية

بيان إلى الرأي العام

بعد أن تمكنت الفاشية التركية من الاحتفاظ بسلطتها في الانتخابات الأخيرة في تركيا والتي شكك في عدالتها ونزاهتها الكثير من الجهات المحلية والدولية؛ بدأت بممارسة سياسات الإبادة بمنتهى الوحشية والغدر على سكان مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا ومواصلة حربها المستمرة منذ بداية الأزمة السورية على عموم شمال سوريا وبشكل خاص مناطق تواجد الكرد في سوريا وفي العراق.

> هذه الاعتداءات نابعة من إفلاس الفاشية التركية وتفاقم أزمتها الداخلية

استأنفت تركيا الأردوغانية بعد الانتخابات الأخيرة سياساتها العدائية وكثفت عدوانها السافر مؤخراً من خلال القصف المدفعي والمسيرات والطائرات الحربية بشكل وحشي دون الالتزام بأية قوانين دولية أو معايير أخلاقية على مناطق كوباني وعفرين والشهباء ومنبج وقامشلو وريفها، مؤدية جراء ذلك الى استشهاد العشرات من المدنيين نساء وأطفال، وقوات الحماية ومن الجنود السوريين.

مما يدل على تفشي الأزمة التي يعاني منها نظام تركيا وعلى كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية. وتعمل اللحظة على صب جام غضبها على خارج حدودها بهذه الاعتداءات الوحشية الموازية لحملة الاعتقالات التعسفية للناشطين وأصحاب الرأي المخالف في داخل تركيا.

إننا في حزب الإتحاد الديموقراطي PYD في الوقت الذي ندين فيه بأشد العبارات الهجوم الوحشي على مناطقنا فإننا نرى بأن هذه الاعتداءات نابعة من إفلاس الفاشية التركية وتفاقم أزمتها الداخلية على مختلف الصعد ومحاولة لفرض نهجها بالعنف وفق سياستها العدوانية المعهودة على شعوب المنطقة والقوى الدولية المعنية بالشأن السوري، ولهذا فإننا نتوجه إلى الشعب السوري وعموم القوى والأطراف الوطنية السورية بإعلاء صوتها في وجه هذه الاعتداءات والعمل بكل السبل المشروعة لإنهاء الوجود التركي في كافة المناطق التي قامت باحتلالها، كما نطالب أبناء شعبنا بالصمود أمام هذه الهجمات الظالمة بمزيد من تنظيم الصفوف وفق حقيقة الشعب الثوري ودعم قوات سوريا الديمقراطية والالتفاف حولها بهدف تعزيز الحماية لعموم مكونات شعبنا. كما نناشد الاتحاد الروسي وقوى التحالف الدولي ضد الارهاب والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي القيام بواجبها والزام تركيا وقف تعديها الهمجي الذي يتعرض له شعبنا والمدنيين وردعها بالوسائل المناسبة وإلا فسيكون العالم أمام مواجهة وظهور ذهنية هتلرية جديدة في الشرق الأوسط، ما ينبئ بتداعيات لا تحمد عقباها على المنطقة والعالم.

المجلس العام لحزب الإتحاد الديموقراطي PYD
١٤ حزيران ٢٠٢٣

سيهانوك ديبو

«الإدارة الذاتية»... فرص النجاح والتحديات

قدمت «الإدارة الذاتية» في شمال شرقي سوريا، مبادرة للحل تزامنت والذكرى الـ٧٥ للاستقلال، تؤكد قبل أي شيء حاجة سوريا للاستقلال الثاني، وبأن البنود التسعة التي تألفت منها «مبادرة الإدارة الذاتية» هي مفاصل أساسية للحل السوري ودعوة صريحة لإنهاء الأزمة ومحاولة مهمة في إنهاء حالة الانسداد الكلي للعملية السياسية السورية.

وبعد إحدى عشرة سنة من خطوة تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، يمكن القول إنها لم تنصف سوريا. في نظر كثيرين أسهمت هذه الخطوة في فتح صندوق باندورا على شعب سوريا الذي وجد نفسه أمام تدخل إقليمي ودولي كبيرين، مما أكسب مطلب التغيير المحقّ الذي نادى به شعب سوريا منتصف مارس/آذار ٢٠١١ من القنيطرة وحوران وصولا للقامشلي، الكثير من التعقيد، لدرجة بات ينظر إليه بوصفه مطلبا يحتاج كثيرا من التوازنات. مرة بسبب أن هذه الخطوة صبت في صالح تعويم ما سمي وقتها «المجلس الوطني السوري» الذي تحول إلى «الائتلاف»؛ والذي سُمِح له بشغل مقعد سوريا في القمة العربية في الدوحة في ٢٠١٣.

أما الائتلاف بكل مكوناته السياسية وبغالبية شخوصه والدعم المقدم له فإنه لم يمتلك القدرة

> تأسيسها كان صحيحا بسبب مساهمته في الحفاظ على المكونات السورية

على الحل والمبادرة وإنما وجده كثيرون في ضفة غير سوريّة.

عند القول بأن تلك الخطوة لم تكن منصفة فإنه لا يعني بالضرورة أن خطوة استئناف العضوية الآن تعني إصرارا عربيا على تعويم السلطة السورية بصيغتها شديدة المركزية غير المناسبة لطبيعة التنوع السوري، أو أنها خطوة تأتي على حساب تطلعات شعب سوريا في التغيير.

طرأ بين خطوة عزل سوريا واستئناف العضوية في الجامعة العربية الكثير من التطورات على المشهد السوري. دون أن نغفل أن تأسيس «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» جاء عشية انعقاد مؤتمر جنيف الأول في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢

إننا نجد هذه المبادرة محاولة جادة لإغلاق باب التدخل ورفع الحائط عاليا أمام أي رؤية تضع سوريا ضمن مخططاتها التوسعية. وربما كان تصريح سليمان صويلو وزير الداخلية التركية بأن حلب ضمن ميثاقه الملي، وأنهم لا ينظرون إلى سوريا إلاّ ضمن هذا المنظور؛ في غاية التحدي لهذه المبادرة.

وقد طرأ بين خطوة العزل واستئناف العضوية الكثير من التطورات على المشهد السوري. دون أن نغفل أن تأسيس «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» جاء عشية انعقاد مؤتمر جنيف الأول في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢.

ولحق ذلك عقد أكثر من عشر «جنيفات» وقرابة الضعف لمسار آستانة دون أن يستطيع كلا المسارين تحقيق الاختراق المأمول في الأزمة السورية. واللحظة السورية الراهنة التي يرى فيها السوريون أن سوريا منقسمة إلى ثلاث أو أربع (سوريّات) فإن تأسيس «الإدارة الذاتية» ومستقبلها له أسباب ذاتية وموضوعية تؤكد أن تأسيسها كان صحيحا بسبب مساهمته في الحفاظ على المكونات السورية الإثنية القومية والدينية الطائفية في هذا الجزء المهم من الجغرافيا السورية؛ وبأن «الإدارة الذاتية» مثّلت معادلة الحل السوري مرتين:

الأولى في تصدي قواتها «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي تلقت الدعم من التحالف الدولي العربي بقيادة امريكا ضد الإرهاب، ما أدى إلى القضاء على «دولة داعش» المزعومة، كأخطر ظاهرة هددت البشرية بعد الحرب العالمية الثانية، ودون أن نغفل هنا أن خطر «داعش» ما زال موجودا ومؤثرا ويحتاج أيضا إلى جهود وطنية سورية لتجفيف مصادر دعم «داعش»

> مثلت الإدارة الذاتية أنها نموذج فعال لتحقيق التغيير الديمقراطي،

المادية والمالية والفكرية؛ وهنا بيت القصيد.

كما مثلت «الإدارة الذاتية» معادلة الحل السوري مرة أخرى، في أنها نموذج فعال لتحقيق التغيير الديمقراطي، وأفضل ترجمة لمسألتين متداخلتين: مطلب شعب سوريا الذي نادى بالتغيير، وفي الوقت نفسه كترجمة مهمة ومتقدمة للقرار الدولي ٢٢٥٤ للعام ٢٠١٥ الذي يؤسس لسوريا كدولة لامركزية ديمقراطية وغير طائفية.

وهنا يجب التنويه إلى أن «الإدارة الذاتية» تؤكد أنها منفتحة على التغيير والتطوير والتعديل نحو الأفضل بما يحقق أقوى حالات المجتمعية والبعد الوطني السوري وترى أن تفضي الحوارات السورية والعملية السياسية في جانب منها بالنظر إلى الإدارة الذاتية كجزء من النظام الإداري العام الذي يؤدي إلى دورة متكاملة لتحقيق حالات متقدمة من المشاركة عبر سلطة المناطق ضمن نظام لامركزي يقر بصلاحيات الحكومة المركزية المعهودة والمتعارف عليها في القانون الدولي ذي الصلة، وبصلاحيات فعلية للإدارة الذاتية وبصلاحيات مشتركة بينهما.

وإذا ما حدث هذا وبدور للجامعة العربية وبمباركة منها، فيعني أن مطلب ورؤية الإدارة الذاتية، وحزبنا (حزب الاتحاد الديمقراطي) قد تحقق؛ نعني بالحرص الذي أبديناه منذ البداية الأولى للأزمة السورية أنه يجب عدم إغفال أن سوريا جزء من محيطها العربي والإقليمي، وخطواتنا العملية وتحذيرنا من أي تدخل واحتلال.

أن تكون الإدارة الذاتية جزءا من النظام الإداري السوري العام فهو الشيء المأمول بالنسبة لقوات الإدارة (قوات سوريا الديمقراطية) التي تنظر لنفسها كجزء من مؤسسة الجيش السوري عند الحل. وأن تتسم هذه الجزئية ببعض الخصوصية ضمن رؤى وصيغ يتم الاتفاق عليها بين المعنيين، فإن ذلك قبل أي شيء يعني تحصين الوظيفة الوطنية لمؤسسة الجيش في حماية الكل السوري وسيادة سوريا وسلامة ترابها وإنهاء الاحتلال التركي لمناطق في شمالها، وإنهاء كل وجود أجنبي على الجغرافيا السورية.

وبالأساس فإن مبادرة الإدارة الذاتية للحل السوري التي تزامنت والذكرى الـ٧٥ للاستقلال تؤكد قبل أي شيء حاجة سوريا للاستقلال الثاني.

*مجلة «المجلة»اللندنية

الخامنئي: لا حرج في الاتفاق، و لا ينبغي المساس بالبنية التحتية النووية

*وكالة الانباء الايرانية

أعلن قائد الثورة الإسلامية اية الله علي الخامنئي أن التحدي النووي الذي دام ٢٠ عاما أظهر أنه لا ينبغي الوثوق بالوعود معتبراً انه لا حرج في الاتفاق، لكن لا ينبغي المساس بالبنية التحتية للصناعة النووية.

وقد التقى الخامنئي يوم الاحد بمجموعة من العلماء والخبراء والمسؤولين في الصناعة النووية الايرانية في حسينية الإمام الخميني (قدس الله سره).

> الصناعة النووية مهمة لتقدم البلاد وتحسين الظروف المعيشية للشعب

وقبل هذا اللقاء قام قائد الثورة بزيارة معرض إنجازات الصناعة النووية المقام في حسينية الإمام الخميني (قدس الله سره).

وخلال هذا اللقاء صرح قائد الثورة الاسلامية بعدة امور نعرض ابرز ما جاء فيها:

حجة العدو بالسلاح النووي كذبة وهم يعرفون ذلك

لفت قائد الثورة في تصريحاته الى انه و على مدار ٢٠ عاما خلق الأعداء تحديا نوويا لإيران لأنهم يعرفون أن الحركة في الصناعة النووية هي مفتاح التقدم العلمي للبلاد معتبرا ان العدو اختلق حجة الأسلحة النووية وهو يعرف انها كذبة وأن ايران لا تفعل ذلك.

واضاف اننا ومن منطلق إسلامي لا نريد أن نتجه نحو السلاح وإلا لما استطاعوا إيقافه وحتى الان لم يتمكنوا من وقف تطوراتنا النووية .

الصناعة النووية مهمة لتقدم البلاد وتحسين الظروف المعيشية للشعب

واوضح قائد الثورة بأن الصناعة النووية مهمة في ثلاث اتجاهات، الاتجاه الاول من حيث تقدم قدرات الدولة في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والصحة وغيرها مما يعطي مكانة للدولة ويجعل حياة الناس افضل، اما الاتجاه الثاني فهو من حيث الثقل السياسي العالمي والدولي للبلاد والاتجاه الثالث والاخير من حيث تعزيز الثقة بالنفس بالروح الوطنية وهو اتجاه معاكس لحركة العدو وتطلعاته.

اكتشفنا من يمكن الوثوق به ومن لا يمكن الوثوق به في التحدي النووي الذي دام ٢٠ عاما

وفي اشارة الى حقيقة عدم يقين أحزاب وخصوم ايران في وعودهم، وجه قائد الثورة الاسلامية كلامه بالاخص الى الذين لديهم خبرة كبيرة في المجال النووي محذرا من الوثوق بالوعود المقدمة في مختلف القطاعات سواء الحكومات التي كانت أطرافا في المفاوضات النووية أو الوكالة نفسها والتي لم يتم الايفاء بها مما ادى الى انعدام الثقة في هذه الجهات وادراك انه لا يمكن الوثوق بوعودها واقوالها.

وعليه اعتبر قائد الثورة ان من اهم الانجازات المهمة للتحدي النووي الذي دام ٢٠ عاما هو ان لا ينبغي الوثوق بالوعود ومن المهم جدا للمسؤولين والشعب في بلد ما أن يعرفوا ويدركوا أين يثقون وأين لا يثقون.

> اكتشفنا من يمكن الوثوق به ومن لا يمكن الوثوق به في التحدي النووي

مشيرا الى انه في هذه السنوات العشرين فهمنا من هم الجديرون بالثقة ومن ليسوا كذلك.

اذا اردت ان تكون»إيران قوية» يجب أن تنتبه للصناعة النووية

وفي اشارة الى ان الصناعة النووية هي من المقومات الأساسية والمهمة لقوة الدولة ومصداقية الدولة وقوتها، اكد قائد الثورة الاسلامية انه على كل شخص تهمه الجهمورية الاسلامية الايرانية ويريدها دائما قوية ان يولي هذا الجزء من الأنشطة العلمية والبحثية والصناعية الموجودة هنا اهمية وعناية وتقدير خاص لأن الأعداء يركزون على الطاقة النووية لإضعاف ايران.

كما لفت قائد الثورة الاسلامية الى ضرورة الحفاظ على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار أنظمة الضمانات وعدم انتهاك قانون العمل الاستراتيجي للبرلمان.

اظهرت التطورات النووية القدرة الخارقة للشباب الايراني

وافاد قائد الثورة ان هذا التحدي الذي دام عشرين عاما مع أعدائنا بشأن القضية النووية أوضح بعض الحقائق اولها ان التطورات النووية في ظروف التهديد والارهاب قد اظهرت القدرة الخارقة للشباب الايراني.

وفي اشارة الى تميز ايران بكوادرها العلمية والبشرية ،اعتبر ان كل هذه التطورات تمت تحت وطأة العقوبات والتهديدات والاغتيالات المستمرة لعلماء الطاقة الذرية الايرانيين .

وتابع قائد الثورة لافتا الى الحقيقة الثانية التي اوضحها التحدي النووي الا وهي المنطق اللاإنساني والظالم والقسري لأعداء ايران بحيث انه لديهم توقعات لامنطقية من ايران تتجاوز عقود الضمانات المعمول بها في العالم وانهم يسعون دائما لتقويض تطور ايران في كافة المجالات لان ذلك يهدد سياساتهم الاستكبارية في المنطقة .

اما الحقيقة الثالثة فهي عدم يقين أحزاب و اعداء ايران في وعودهم سواء الحكومات التي كانت أطرافا في المفاوضات النووية أو الوكالة نفسها والتي لم يتم الايفاء بها مما ادى الى انعدام الثقة في هذه الجهات وادراك انه لا يمكن الوثوق بوعودها واقوالها.

*محمد صالح صدقيان

مفاوضات إيرانية أمريكية جديدة.. ما هي ملفاتها؟

لم تؤكد لا طهران ولا واشنطن المعلومات التي أوردتها مصادر صحفية أمريكية وإيرانية بشأن مفاوضات أمريكية إيرانية لتسوية المشاكل العالقة بين الجانبين وصولاً إلى إبرام «اتفاق مؤقت»؛ إلا أن ردة فعل الجانب الإسرائيلي «الإنفعالية» على هذه المعلومات تشي بأن شيئاً ما قد تحرك على صعيد الملف النووي.

وبعيداً عن صحة هذه التسريبات من عدمها، فإنها تتحدث عن لقاءات متعددة حصلت بين سعيد ايرواني، مندوب إيران لدى منظمة الأمم المتحدة، وروبرت مالي، مسؤول الملف الإيراني في الإدارة الامريكية، تم خلالها التفاهم على "اتفاق مؤقت" يتيح لإيران بيع النفط بمعدل مليون و٢٠٠ ألف برميل يومياً والإفراج عن ودائع مالية إيرانية محتجزة، بينها ٢/٧٦ مليار دولار وافق العراق، أمس، على دفعها لإيران، بعد الحصول على إعفاءات من العقوبات الأمريكية، كل ذلك مقابل تعليق انشطة تخصيب اليورانيوم المرتفعة التي تصل الى ٦٠ بالمائة.

وتمضي التسريبات في القول إن الإتفاق بين واشنطن وطهران بات جاهزاً.. وهو الآن على طاولة قيادتي البلدين! من الجانب الأمريكي، نفت وزارة الخارجية هذه التسريبات، كما أن الجانب الإيراني رأى أن هذه المعلومات غير دقيقة ولا تمتلك المصداقية

> ردة فعل الجانب الإسرائيلي تشي بأن شيئاً ما قد تحرك

الكافية، لكن معلومات إيرانية غير رسمية تشير إلى دخول سلطنة عمان ودولة قطر على خط فتح قناة ديبلوماسية للحوار بين طهران وواشنطن، خصوصاً أن سعيد ايرواني كان قد قاد المباحثات مع الجانب السعودي في بغداد، في حقبة مصطفى الكاظمي، كما أنه كان معاوناً لأمين مجلس الأمن القومي الإيراني قبل أن يتحمل مسؤولية رئاسة البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة؛ في الوقت الذي ذكر موقع "اكسيوس" الأمريكي أن مسؤولين أمريكيين أجروا محادثات غير مباشرة مع إيرانيين في عُمان للتوصل إلى تفاهم بشأن برنامج إيران النووي حيث نقلت مصادر إيرانية أن كبير المفاوضيين الإيرانيين علي باقري كني قد شارك في هذه المباحثات.

وما يدعم صحة هذه التسريبات سلسلة مؤشرات حدثت منذ الزيارة المهمة التي قام بها سلطان عُمان هيثم بن طارق إلى طهران في بداية شهر حزيران/ يونيو الجاري، أبرزها تنفيذ صفقة تبادل معتقلين بين طهران والـدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة، بعدما كانت مجمدة منذ العام ٢٠٢٢.

أما المؤشر الثاني فيتعلق بالحديث عن الإفراج عن الودائع الإيرانية المحتجزة في العراق وكوريا الجنوبية واليابان إضافة إلى صندوق النقد الدولي والتي تبلغ ٢٤ مليار دولار ودخول البنك المركزي العُماني على خط هذه الصفقة لترتيب صرف هذه الودائع في الاعتمادات الإيرانية المفتوحة لشراء الغذاء والدواء.

المؤشر الثالث يتمثل بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتسوية مشاكلها مع طهران استنادا إلى "خارطة طريق" وُضعت بين الجانبين في الوقت الذي قال عضو الوفد الإيراني المفاوض محمد مرندي إن إيران لن توقع على اي قرار من دون تسوية كافة المشاكل العالقة مع الوكالة الدولية، الأمر الذي اعطى انطباعاً على وجود "شيء ما" قد يُفضي إلى "اتفاق مؤقت" او إعادة إحياء الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥.

المؤشر الرابع هو الإتصال المطول الذي أجراه الرئيسان الفرنسي إيمانويل ماكرون والإيراني إبراهيم رئيسي لمدة تسعين دقيقة وأكدا خلاله على تعزيز التواصل والتفاعل الثنائي وخاصة في ما يتعلق برفع العقوبات والتطورات الإقليمية، حسب المسؤول الإيراني محمد جمشيدي.

ويقول مصدر ديبلوماسي أوروبي في طهران إنه ثمة متغيرات جديدة في العلاقة الأمريكية الإيرانية وهناك جهد غربي تقوده واشنطن للتقرب من طهران خصوصاً بعد العثور على عينات من اليورانيوم المخصب بنسبة ٨٣ بالمائة، وهي نسبة قريبة جداً من عتبة صناعة القنبلة النووية؛ إضافة إلى اقتراب طهران بشكل كبير من موسكو؛ والتقدم الحاصل في

> لا يمكن نفي وجود نشاط دبلوماسي إيراني أمريكي رغم نفي العاصمتين

المنظومة الصاروخية الإيرانية؛ ناهيك عن التعاون الروسي الإيراني في المجال العسكري والذي سيتيح لإيران الحصول على طائرات "سوخوي ـ ٣٥" الروسية في القريب العاجل، كما تتحدث المصادر الإيرانية.

مثل هذه المتغيرات ـ يضيف الدبلوماسي الأوروبي ـ مقلقة للدول الغربية وتحديداً واشنطن التي تريد ضبط الطموحات النووية الإيرانية ولجم التقارب الإيراني الروسي خصوصا في المجال العسكري.

وكان وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن قد زار طهران في بداية العام الحالي، ونقل إليها رغبة أمريكية لحلحلة المفاوضات النووية من خلال تنفيذ صفقة تبادل المعتقلين والافراج عن الودائع المالية الإيرانية المجمدة؛ اضافة الى النتائج التي تمخضت عنها زيارة سُلطان عمان الذي نقل تصورات أمريكية فيما سمع من القيادة الإيرانية تصورات عن مستقبل العلاقة بين إيران والدول الغربية.

أما ما يخص التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد نجح الجانبان في تسوية نقطتين من أربع نقاط عالقة بينهما.

فقد استطاعت إيران إقناع الوكالة بالظروف التي أدت الى وجود عينات فيها يورانيوم مخصب بنسبة ٨٣ بالمائة، وهي قضية فنية طبيعية لا تدل على امتلاك إيران لهذه النسبة من التخصيب؛ كما أن إيران اقنعت الوكالة بأن موقع "ابادة" في مدينة مريوان لا يشهد أي نشاط نووي في الوقت الراهن؛ في الوقت الذي يعمل الجانبان لمعالجة القضايا المتعلقة بموقعين آخرين هما موقع "تور قوز أباد" و"ورامين" في ضواحي طهران.

هذه الخطوات هدفها خلق مناخ من الثقة المتبادلة بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الاطار؛ لا يمكن نفي وجود نشاط دبلوماسي إيراني أمريكي على الرغم من نفي العاصمتين الإيرانية والأمريكية، لكن السؤال الأبرز إلى ماذا يهدف هذا النشاط؟

هل لصفقة تبادل معتقلين؟

أم لتنفيذ صفقة الإفـراج عن الودائع الإيرانية المجمدة؟

أم أنه ثمة محاولة جدية للتوصل إلى اتفاق سواء أكان دائماً أم مؤقتاً؟.

الإجابة عن هذه الأسئلة وإن كانت صعبة نظراً لحساسية وأهمية العلاقة بين واشنطن وطهران والمواضيع المطروحة بينهما، إلا أنها لا تمنع من الاجابة بـ"نعم" على معظم هذه الأسئلة إستنادا إلى المؤشرات المتوافرة.. وإن غداً لناظره قريب.

*محمد صالح صدقيان أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*POST-١٨٠

حيدر الحيدر الاجودي

المصالحات في الشرق الاوسط بين الحقيقة والوهم

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

تشهد منطقة الشرق الأوسط تطورات سياسية ودبلوماسية متسارعة مع مسار مصالحات وتهدئة للتوترات بين الخصوم الإقليميين، ما يضع المنطقة أمام احتمالات جديدة، فالثبات في السياسة جمود والجمود معيق للتطور، والتفكير خارج الصندوق على

تشهد منطقة الشرق الأوسط تطورات سياسية ودبلوماسية متسارعة

مشقته نافع حين تجتمع معه الرؤية والإرادة، وقد مرت منطقة الشرق الأوسط بعقودٍ من الزمن تصارعت فيه المحاور والعالم يراقب ولا يتدخل إلا بقدر ما يحفظ التوازن بين تلك المحاور دون حلول خلاقةٍ أو اختراقاتٍ مهمة.

فمنذ عامين ورياح التصالح لا تهدأ في منطقة الشرق الأوسط، مع خطوات التقارب والتطورات السياسية والدبلوماسية المتسارعة في مسار المصالحات وتهدئة التوترات بين مختلف القوى المتنازعة، خاصة بعد أن وجدت دول المنطقة نفسها مضطرة للتقارب أكثر، والنظر بجدية للمستقبل في ظل انقسام دولي غير معهود منذ اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وتحوّلات دولية عميقة أعادت ترتيب المصالح السياسية وسقوفها.

لا حديث اليوم كالحديث عن الاتفاق السعودي – الإيراني الذي جرى توقيعه بوساطة صينية في بكين، وجاء بعد عامين من جولات التفاوض الشاقة بين الطرفين في بغداد ومسقط، شكّل هذا الاتفاق تحوّلاً تاريخياً ومفاجئاً لكل السياسيين والمراقبين، فيما عجزت عن فعله القوى الغربية حيال الأزمة الأكثر تعقيداً في المنطقة، واستطاعت الصين ان تحقق اختراق دولي حقيقي لهذه الأزمة كراعية وضامنة لهذا الاتفاق.

وليس غريباً الانخراط الصيني في ملف مصالحات الشرق الاوسط، فهي تتمتع بعلاقات متميزة مع كل الاطراف وأيضاً تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية الكبيرة في المنطقة وتوسيع خارطة نفوذها كقوة دولية مؤثرة، وكما تعتبر بكين هذه المصالحات دعوة لايقاظ إدارة بايدن، لأنها تكشف عن شلل السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، مقابل محاولة الصين تقديم نفسها كقوة لتحقيق السلام، وهي عباءة تخلت عنها الولايات المتحدة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة.

فقد بدا واضحا أن سقوط مشاريع جماعات الإسلام السياسي في المنطقة ساعد في توجيه بوصلة معظم القادة العرب إلى العمل على تصفير المشاكل وإعادة تنظيم فوضى تراكمات الربيع العربي. واستعادة إدارة زمام الأمور في المنطقة وإعادة ترتيب الوضع بما يخدم المصالح العربية مرتبط أساسا بملف سوريا وهو أعقد الملفات بسبب أن الساحة كانت مفتوحة لتدخلات واسعة أبرزها الامريكي والتركي والروسي وكلها تدخلات تقف على طرف نقيض من أطراف الأزمة.

وتعزز هذا الاتجاه وبدا جليا حين توصلت إيران والسعودية لاتفاق تم بموجبه استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد قطيعة استمرت نحو سبع سنوات في خطوة باركتها الولايات المتحدة بحذر وهي التي ترتبط بتحالف استراتيجي مع المملكة السعودية لكن العلاقات بينهما مرت على مدى عقود بتقلبات وتوترات

> مسار مصالحات وتهدئة للتوترات بين الخصوم يضع المنطقة أمام احتمالات جديدة

في حين تناصب واشنطن طهران العداء وتفرض عليها عقوبات اقتصادية قاسية وفي الوقت ذاته تعمل على احتواء أنشطتها النووية من خلال مفاوضات لإحياء الاتفاق النووي للعام ٢٠١٥ الذي انسحب منه الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب في ٢٠١٨.

في ظاهرها، تبدو حركة التصالح والتهدئة في الشرق الاوسط وكأنها تقود المنطقة إلى مرحلة جديدة من التهدئة والسلم ونظام مستقر للعلاقات بين الدول، بعد عشرية طويلة ومؤلمة من الصراع والحروب الأهلية، وخصوصا اذا ما علمنا سلسلة المصالحات تشمل القوى الرئيسة في المنطقة، مثل تركيا والسعودية وإيران ومصر! ولكن المشكلة حتى الآن، على الأقل، أن حركة التصالح، وإن أسهمت في التهدئة النسبية وتخفيف حدة التوتر، لم ينجم عنها متغيرات ملموسة في طبيعة ملفات الخلافات الشائكة، التي تقع في أصل قضايا التدافع والصراع.

صحيح أن الحملات الإعلامية بين مصر وتركيا، والإمـارات وتركيا، تراجعت إلى حدٍّ كبير، وأن ليبيا تجنَّبت، حتى الآن، التصعيد واندلاع جولة أخرى من الحرب الأهلية، وأن الإمـارات تبدو جادة في تعزيز علاقات الاستثمار والتجارة مع تركيا. ولكن الصحيح أيضا، أن الانقسام الليبي لم يتراجع في حدته وتباعد مواقف أطرافه، ليس ثمة مؤشر بعد على أن مصر ستذهب إلى ترسيم الحدود البحرية مع تركيا في شرق البحر المتوسط، بالرغم من أن هذا الترسيم يصب في صالح مصر (إلا إن كان هناك مستوى خافيا من المباحثات المستمرة ببطء بين البلدين). كما لم تظهر القاهرة أي تراجع عما يشبه العلاقة التحالفية التي أقامتها مع اليونان وقبرص اليونانية، والموجهة في أصلها ضد تركيا.

وبالرغم من أن الحوار الإيراني-السعودي قطع شوطا بعيدا، لم تتوقف الهجمات الحوثية الجوية على أهداف سعودية، ولا غارات التحالف العربي على الأهداف الحوثية في اليمن، ولا تراجع عنف الحرب في مناطق الاشتباك اليمنية بين قوات الحوثيين وقوات الجيش الوطني. وبالنظر إلى الصعوبة البالغة التي أحاطت بتشكيل الحكومة اللبنانية، وهشاشة الوضع الأمني اللبناني الداخلي، والتوتر البالغ الذي ولَّدته نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، فليس من الواضح ما إن كانت جلسات الحوار الإيراني-السعودي قد حققت شيئا من التوافق.

ما لا يقل أهمية عن ذلك كله أن مناخ المصالحة لم يترك أثرا يُذكر على المسائل المتعلقة بالشعوب ذاتها، التي كانت الخاسر الأول لعشرات السنوات من الصراع والتدافع، الأنظمة التي واجهت شعوبها بالعنف، وبدعم من حلفاء إقليميين تزداد عنفا، والأنظمة التي سيطرت

لا حديث اليوم كالحديث عن الاتفاق السعودي - الإيراني

على الحكم بقوة السلاح تزداد قمعا وتحكما، والحروب الأهلية التي أشعلتها خلافات الحلفاء لم ينطفئ لهيبها. وحتى تونس، التي نُظر إليها دائما باعتبارها آخر ديمقراطيات حركة الثورة العربية، لم تلبث أن شهدت تراجعا فادحا في نظامها الديمقراطي ومنظومة الحقوق والحريات التي كفلها دستور الثورة التونسية.

طوال السنوات العشرة الماضية، أثقل صراع المحاور والقوى في الشرق الاوسط كاهل الدول والشعوب، موديا بأرواح عشرات الآلاف من الأبرياء، وهدر الثروات، وإضاعة سنوات من فرص التنمية والإصلاح. انفرط خلالها عقد المنظمات العربية الإقليمية، مثل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، ولا تستطيع التدخل بأية صورة ملموسة لمساعدة الشعوب والدول على التعامل مع أزماتها الداخلية أو خلافاتها البينية.

طوال عشر سنوات، لم يُسجل لدولة واحدة في الشرق الاوسط جهد حقيقي لمحاولة احتواء الخلافات، وتخفيف حدة التوتر الإقليمي، أو تجنب الخسائر الباهظة للصراع والتدافع. ولكن، فجأة، وبدون سابق إنذار، أخذت رياح التصالح تهب على المنطقة. تراجعت لغة الشيطنة والعداء والخصومة والإهانات الشخصية الرخيصة إلى حدّ كبير، أو تلاشت وعادت علاقات ثنائية إلى طبيعتها في لحظة عناق واحدة لقادة الدول.

ربما ادرك قادة دول الشرق الاوسط أن إنجاز المصالحات الإقليمية يعود إلى إنهاك الأطراف الإقليمية من الصراعات المعقدة التي استنزفت قدرات الجميع، وأنتجت معادلة لا غالب ولا مغلوب، وعكست الحاجة إلى الحفاظ على وحدة الدول العربية وتماسكها والحفاظ على سلامتها الإقليمية، وبالتالي فإن المصالحات الإقليمية ستزيد من فرص التعاون التنموي وخلق مساحات للقواسم المشتركة والحد من التنافس الدولي والإقليمي في المنطقة بدءاً بالانفتاح العربي على سوريا، وجهود إنهاء الأزمة اليمنية، وعودة العلاقات العربية التركية لطبيعتها، وليس آخرها الاتفاق السعودي الإيراني، كلها مؤشرات على نزع فتيل الأزمات، وتصفير المشكلات، وتعزيز التعايش والأمن المشترك، وتعظيم فرص التطور والتنمية والرخاء.

أخيراً، صناعة الأمل والمستقبل تبدو مهمة شاقة في منطقة أدمنت الصراعات، ولكنها ليست مهمة مستحيلة بحال. هذه التسويات والمصالحات والاتفاقات ليست وليدة الساعة ولم تحدث بين عشية وضحاها، بل هي عملٌ متقنٌ ودراسات مستفيضة ومفاوضات ليست باليسيرة، فيها كثير من التفاصيل والتعقيدات والتشابكات التي استمر النقاش حولها شهوراً، وربما سنين عدداً، حتى وصلت إلى هذه اللحظة التاريخية في منطقة سيطرت عليها الصراعات طويلاً وألهتها عن الأخذ بأسباب التقدم والرقي.

كيف ستنتهي معركة الربيع بين أوكرانيا وروسيا؟

*إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

صرَّحت أوكرانيا، منذ عدة أشهر، باعتزامها شن هجوم مضاد بهدف استعادة الأراضي التي احتلتها القوات الروسية دون تقديم المزيد من المعلومات حول ماهية وطبيعة الهجوم وحجم العدة والعتاد الذي تم رصده لإنجاح هذه العملية. وتتعمد أوكرانيا اتباع نهج ضبابي في تعاطيها مع هذه القضية؛ حيث يقوم الجنرالات الأوكرانيون بالتخطيط في صمت، والإيحاء بالتصعيد واقتراب تدشين الهجوم المضاد. وعقب إخفاق الهجوم المضاد الذي قادته روسيا الشتاء الماضي، وعدم تحقيق أي نتائج إيجابية موسعة من وراء هذا الهجوم، يتوقع الخبراء الغربيون أن تقود كييف زمام المبادرة عسكريّاً، وتتوسع فيما يُطلِق عليه البعض هجوم الربيع المضاد بشكل مكثف الأسابيع المقبلة؛ لإلحاق خسائر كبيرة بالجيش الروسي، ومحاولة استعادة السيطرة على جزء كبير من الأراضي الأوكرانية الخاضعة للسيطرة الروسية حاليّاً. واللافت أن هذا الهجوم ظهرت مؤشراته خلال الفترة الماضية، لا سيما مع تصعيد كييف هجماتها على بعض الأراضي الروسية، وما استتبعته من هجمات روسية مضادة، ناهيك عن إعلان كييف استعادة بعض المناطق من السيطرة الروسية في الأيام الأخيرة.

خطوات استباقية

بعد عدة أشهر من التكهنات، أفادت مصادر عسكرية روسية بأن القوات الأوكرانية شنت هجمات على خمسة محاور في إقليم "دونيتسك" الخاضع للسيطرة الروسية في شرق أوكرانيا، وهو ما قد يشير إلى بداية الهجوم الأوكراني الذي طال انتظاره، إلا أن المعلومات في هذا السياق ما زال يسيطر عليها حالة من التضارب وانعدام اليقين. وبوجه عام، يبدو هجوم الربيع مرتبطاً بعدد من الملامح الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

١- تبني أوكرانيا استراتيجية حروب الاستنزاف:

حذر عدد من الخبراء العسكريين الروس على موقع "تليجرام" من بدء الحكومة الأوكرانية إرسال قواتها إلى الأراضي المتنازع عليها لحسم المعركة، كما شهدت الأسابيع الأخيرة بالفعل تكثيف الجيش الأوكراني عملياته النوعية ضد أهداف روسية، على غرار مستودعات الوقود، ومستودعات الأسلحة، وهي العمليات التي تهدف إلى استنزاف قدرات موسكو العسكرية، بعيداً عن توجيه ضربة مباشرة إلى الخطوط الأمامية للجيش الروسي، وهي خطوات في العادة تسبق إقدام الجيوش النظامية على اتخاذ خطوات موسعة باستخدام القوات البرية للقيام بعمليات موسعة، على غرار العملية التي تتطلّع إليها كييف، والتي تستهدف استعادة الأراضي الخاضعة للقوات الروسية.

٢- اعتماد الطرفين على سياسة التمويه والتضليل المعلوماتي:

وعلى الرغم من إقدام كييف على تبني الخطوات السالفة الذكر، عملت الحكومة الأوكرانية على نفي بدء أي هجوم مضاد، كما نفت وجود أي نيةٍ لديها للإعلان عن هذا الهجوم بصورة رسمية. فضلاً عن ذلك، سعت كل من أوكرانيا وروسيا في حملات إعلامية مكثفة للتأثير على الرأي العام محليّاً وعالميّاً، وتضليل خصومهما بشأن خططهما القتالية القادمة. وقد جاءت المؤشرات الأولى على الهجمات المضادة الأوكرانية في الرابع والخامس من شهر يونيو للعام الحالي؛ حين أوردت العديد من التقارير معلومات تفيد بإقدام الجيش الأوكراني على تبني عدد من الخطوات التصعيدية؛ حيث أحرزت القوات الأوكرانية تقدماً في جنوب غرب مدينة "دونيتسك" التي تسيطر عليها القوات الروسية، كما أشارت تقارير أخرى إلى بدء القوات الأوكرانية بالتحرك بالفعل لاختراق الصفوف الأولى للقوات الروسية.

٣- اتخاذ روسيا خطوات دفاعية استباقية:

تشير التقارير المبدئية إلى أن القوات الأوكرانية تحرز تقدماً في بداية هجومها المضاد، لكن بشكل بطيء؛ وذلك لعدة أسباب؛ من ضمنها انتشار حقول الألغام في عدة أماكن متفرقة، وعدم امتلاك كييف تقديرات دقيقة لقدرات الجيش الروسي، ناهيك عن بحثها عن نقاط الضعف، والعمل على خلق المزيد من هذه النقاط قبل استخدام أقوى وحداتها وقوة نيرانها المدفعية؛ فقد بدأت القوات الروسية تستعد لهذه الهجمات عن طريق حفر خنادق مضادة للدبابات، ونصب حواجز وخطوط دفاع مسبقة الصنع.

٤- تضمين أوكرانيا للداخل الروسي في خطتها الهجومية:

وعلى الرغم من التحركات الاستباقية الروسية، تؤكد مصادر مطلعة على العمليات العسكرية القائمة في الداخل الأوكراني أن الأوكرانيين قد بدؤوا بالفعل يجرون اختبارات لقياس فاعلية الدفاعات الروسية. علاوةً على ذلك، تحاول القوات الأوكرانية تشتيت انتباه نظيرتها الروسية عن طريق توجيه ضربات عسكرية للداخل الروسي؛ حيث شنت الميليشيات المدعومة من أوكرانيا، في الأسابيع الأخيرة، غارات على مقاطعة "بيلجورود" الروسية، وهو ما أسفر عن مقتل عقيد في الجيش الروسي، وأجبر روسيا على توجيه عدد من قواتها للوجود في هذه المنطقة، والاهتمام بهذا الجزء من الحدود الذي كان هادئاً في السابق.

٥- تخوف الطرفين من الخطوات التصعيدية الإضافية:

يوضح الخبراء العسكريون أنه لربما يحاول كلا الطرفين إقناع الآخر بالهجوم لكي يبدو أمام المشهد العالمي بأنه الأضعف، كما أن المراحل التحضيرية للمناورات السرية والإلهاء قد بدأت جديّاً من كلا الطرفين، ويتضح ذلك في عمليات التخريب الواقعة على الحدود الروسية، والضربات الروسية الأوكرانية المتبادلة على مستودعات الأسلحة والذخيرة، ولكن بالرغم من ذلك، لا يمكن الجزم بأن هجوماً مضادّاً بدأ على نطاق واسع يشمل جميع أرجاء البلاد؛ فحتى القوت الراهن، يبدو أن كييف تركز ضرباتها على مناطق محددة؛ خشية تنفيذ هجوم موسع يكون له تداعيات معاكسة سلبية.

٦- مراهنة طرفي الصراع على الاختراق المعلوماتي للخصم:

يبدو أن طرفي الصراع يراهنان في الوقت الحالي على اختراق الخصم معلوماتيّاً؛ وذلك من خلال إيجاد شبكة من الجواسيس والعملاء يمكن أن توفر معلومات عن الخطط العسكرية الخاصة بكل طرف. لقد ظهرت مؤشرات ذلك الأمر مع التقارير التي تحدثت، في شهر يونيو الجاري، عن تجنيد أوكرانيا شبكة من العملاء والمتعاطفين معها داخل روسيا لتنفيذ أعمال تخريبية ضد أهداف روسية، وذكرت هذه التقارير أن كييف زودت عملاءها بطائرات مسيرة من أجل تنفيذ هجمات ضد أهداف روسية.

وفي مقابل هذه التقارير، ذكر تقرير للنيوزويك، في شهر مارس الماضي، نقلاً عن تحليل للمعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI)، أن روسيا جنَّدت "شبكة عملاء كبيرة" في أوكرانيا قبل تدخلها العسكري في فبراير ٢٠٢٢، وهي الشبكة التي تُواصِل روسيا الاستفادة منها. وبحسب التقرير، فإن هذه الشبكة لا تزال "نشيطة"، وتوفر تدفقاً ثابتاً من المعلومات الاستخباراتية البشرية للقوات الروسية.

مسار المعركة

اتخذ الجيش الأوكراني عدداً من التحركات يمكن أن تؤكد وبقوة بدء معركة الربيع على الأرض، إلا أن اتخاذ روسيا عدداً من التكتيكات والتحركات المضادة، قد يُصعِّب مهمة الهجوم الأوكراني المضاد، كما قد تمنع كييف عن تحقيق أي نوع من التقدم السريع؛ لذلك تشير الدلائل إلى أن هذه الحرب ستتحول إلى معركة استنزاف طويلة الأجل. وبوجه عام، يمكن القول إن مسار ونتائج معركة الربيع، إن جاز التعبير، سيكون مرتبطاً بعدد من العوامل الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

١- مدى قدرة كييف على توجيه ضربات نوعية:

أعلنت وزارة الدفاع الأوكرانية، في شهر يونيو الجاري، عن بدء نقل وحدات بحرية وقوات محمولة جويّاً من خيرسون إلى "زاباروجيا" و"باخموت"؛ هذا بالتزامن مع إعلانها أيضاً عن بدء قصفها مواقع عسكرية روسية، وإسقاط أربع طائرات روسية مسيرة خلال معارك حدثت في "خيرسون"، كما صرح العديد من الخبراء بأن الأسلحة التي تلقتها أوكرانيا من الغرب قد لعبت دوراً كبيراً في المعارك على الأرض، وأن ما يحدث الآن ما هو إلا مجرد بداية لعملية شاملة وموسعة لاستعادة الأراضي التي تستولي عليها القوات الروسية.

٢- نجاح أوكرانيا في استرداد مساحات واسعة من القوات الروسية:

قال متحدث باسم أحد قطاعات الجيش الأوكراني في حديث تلفزيوني، إن أوكرانيا ستتمكن عما قريب من اقتطاف ثمار الهجوم الربيعي المضاد. وقد صرحت وزارة الدفاع الأوكرانية، يوم الاثنين الموافق ١٢ يونيو الجاري، بأن القوات الأوكرانية استعادت السيطرة على قرية أخرى في مدينة "دونيتسك" ليرتفع عدد القرى التي تمت استعادتها من أيدي القوات الأوكرانية خلال شهر يونيو إلى أربع قرى؛ هي: "ماكروفكا" و"بلاهوداتني" و"نسكوتشني" و"ماكريفكا".

كما نشرت وحدة دفاع أوكرانية في الأيام الماضية مقاطع مصورة على موقع التواصل الاجتماعي "تليجرام"، تُظهر جنوداً أوكرانيين وهم يرفعون علم بلادهم على المباني الرسمية في قرية "نيسكوتشي" في "دونيتسك". وقالت القوات الأوكرانية أيضاً إنه تم أسر عدد من الجنود الروس للحصول منهم على معلومات قد تساعدهم في استعادة الأراضي الأوكرانية، باعتبار ذلك جزءاً من عملية الهجوم المضاد، كما صرحت "هانا ماليار" نائبة وزير الدفاع الأوكراني بأن القوات لم تفقد السيطرة على أيٍّ من المناطق التي تمت استعادتها، وبأن القوات الأوكرانية قد تقدمت لمسافة تتراوح بين ٣٠٠ و١٥٠٠ متر في اتجاهين عبر الجبهة الجنوبية.

٣- حدود نجاح التحركات الروسية المضادة:

في مقابل ما صرحت به القوات الأوكرانية، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها تمكنت من التصدي لثماني هجمات للجيش الأوكراني في "دونيتسك"، وهجومين على محور "سوليدار وباخموت"، بالإضافة إلى ثلاث هجمات أخرى على محور "زاباروجيا". وكانت موسكو أيضاً قد صرَّحت بأن أوكرانيا قامت بمحاولة فاشلة لمهاجمة السفينة الحربية الروسية "بريازوفي"، باستخدام ستة زوارق مسيرة عالية السرعة بينما كانت تقوم بدوريات على خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الرئيسية في البحر الأسود، وبأن السفينة ما زالت تمارس مهامها العادية، ولم تُصَب بأي ضرر.

وكانت مجموعة مركبات أوكرانية من طراز "برادلي" الأمريكية، تدعمها دبابات ألمانية الصنع، قد تعرَّضت للقصف أيضاً في السابع من يونيو؛ هذا بالإضافة إلى إظهار لقطات التقطتها طائرات مسيرة وبُثَّت على قنوات روسية، مركبات عديدة متضررة من جراء القصف الروسي. وفي الوقت نفسه، تقوم القوات الروسية ببناء دفاعات شديدة التحصين على طول خط المواجهة مع القوات الأوكرانية الذي يبلغ طوله ١٠٠٠ كيلومتر، وحوَّلت القنابل الثقيلة من ترسانتها الضخمة التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة إلى ذخائر انزلاقية موجهة بشكل دقيق؛ لتكون قادرة على ضرب الأهداف بدقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الروسي "بوتين" صرح، في ١٣ يونيو الجاري، أن أوكرانيا تكبدت خسائر هائلة في

هجومها المضاد على المناطق الخاضعة لسيطرة روسيا، وذكر أن "خسائر الجانب الأوكراني تقدر بـ١٦٠ دبابة، و٣٦٠ مدرعة، وهو ما يعادل نحو ٢٥٪ أو ٣٠٪ من المعدات التي تسلمتها أوكرانيا من الخارج ... وذلك فيما وصلت خسائر روسيا إلى ٥٤ دبابة يمكن إصلاح بعضها ومعاودة تشغيلها".

وعليه، يمكن القول إن هذه التحركات الروسية، وخاصةً نجاح موسكو في تدمير دبابات غربية الصنع تابعة للجيش الأوكراني، تؤدي – بشكل أو بآخر – إلى تعقيد حسابات المعركة، وتجعل من الصعب حسمها سريعاً، لا سيما أنها تثير شكوكاً هائلة بشأن حدود تـأثير الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا.

٤– ابتكار موسكو آليات لاستنزاف القوات الأوكرانية:

خلال الأيام الماضية، بدأت بعض التقارير تتحدث عن تطوير موسكو آليات لاستنزاف القوات الأوكرانية. ووفقاً لهذه التقارير – وهي محسوبة بصورة أساسية على خبراء عسكريين روسيين – فإن موسكو تتبنى تكتيكات دفاعية مرنة تقوم على إرهاق القوات الأوكرانية أكثر من استعادة الأراضي؛ حيث تنسحب القوات الروسية إلى المناطق الخلفية لإخراج المشاة الأوكرانيين من نطاق الدفاع الجوي الأوكراني وتغطية الحرب الإلكترونية، وبعد ذلك تهاجم القواتُ الروسية القواتِ الأوكرانية بالدبابات والدفاع الجوي من أجل منع القوات الأوكرانية من نشر عناصر دفاع جوي في المناطق التي تستعيدها حديثاً.

٤– استمرار الدعم الغربي لأوكرانيا:

لا يمكن إغفال أن الدعم الغربي يمثل محدداً هامّاً في مسار المعركة الدائرة؛ فاستمرار الدعم يعني إعطاء كييف المزيد من الفرص للاستمرار في عملياتها. وفي هذا الصدد، يبدو أن الدول الغربية لا تزال متمسكة بخيار الدعم العسكري لكييف؛ فخلال الفترة الأخيرة، تزايد الحديث عن إمكانية تزويد الدول الغربية كييف بطائرات مقاتلة من طراز إف – ١٦، وهي جهود تتزعمها بريطانيا وهولندا، وتستهدف بناء تحالف دولي لتزويد أوكرانيا بالمقاتلات، كما جاءت المناورات الجوية "إير ديفيندر ٢٣" لحلف الناتو في ألمانيا، التي وُصفت بأنها أكبر مناورات جوية في تاريخ الحلف، التي بدأت يوم ١٢ يونيو الجاري وتنتهي في ٢٣ من الشهر ذاته، لترسل إشارات مفادها استمرار الدعم الغربي لأوكرانيا؛ حيث صرحت السفيرة الأمريكية لدى ألمانيا "إيمي جاتمان" بأن المناورات تؤكد قوة التحالف، وترسل رسالة بهذا الأمر إلى الرئيس الروسي. وفي سياق ذي صلة، أشارت تقارير إعلامية إلى أن واشنطن تدرس تزويد أوكرانيا بقذائف يورانيوم مستنفد؛ كي تستخدمها في دبابات "أبرامز" التي ستُرسلها الولايات المتحدة إليها في الخريف القادم؛ وذلك بهدف تعزيز فاعلية دبابة "أبرامز" في مواجهة الدبابات الروسية.

٥– سيطرة موسكو على قوتها البشرية العسكرية:

لا تزال القوة البشرية العسكرية نقطة قوة رئيسية في الاستراتيجية العسكرية الروسية؛ إذ تمتلك موسكو قدرة كبيرة على حشد عناصر بشرية، سواء من مؤسستها العسكرية، أو من الفصائل والتشكيلات العسكرية غير الرسمية. واتساقاً مع هذه الفرضية، أعلنت موسكو، في ١٢ يونيو ٢٠٢٣، أنها وقَّعت عقداً مع مجموعة القوات الخاصة الشيشانية "كتيبة أحمد" من أجل تنظيم مشاركة الكتيبة في العمليات القتالية.

ومع ذلك، يبدو أن موسكو تواجه إشكالية فيما يتعلق بالسيطرة على الفصائل والتشكيلات العسكرية غير الرسمية؛ فقد ظهرت خلال الفترة الماضية مؤشرات صدام بين قوات "فاجنر" والقيادة العسكرية الروسية، حتى إن مؤسس "فاجنر" "يفجيني بريجوجين" رفض – بحسب تقارير إعلامية – التوقيع على عقد مع الجيش الروسي عقب صدور أمر – بحسب تقرير صحيفة الشرق الأوسط – ينص على أنه "يجب على جميع أعضاء وحدات المتطوعين أن يُوقِّعوا على عقود بحلول الأول من يوليو القادم؛ لإخضاعهم لسيطرة وزير الدفاع الروسي".

٦– تأثير استهداف البنية التحتية الحيوية:

يؤدي استهداف البنية التحتية، وخصوصاً في أوكرانيا، إلى عرقلة مسار العمليات العسكرية الراهنة، وربما يؤدي إلى إطالة أمد الصراع؛ لأنه يجعل كل طرف يراجع حساباته قبل اتخاذ قرار بمهاجمة أي منطقة وتوسيع نطاق العمليات العسكرية. لقد ظهرت هذه الإشكالية مع انهيار سد "كاخوفكا" في السادس من يونيو؛ حيث تسبب الانهيار في حدوث فيضانات عارمة عبر مقاطعة "خيرسون"، وسط وجود مخاوف من حدوث كارثة بيئية. وقد وصف الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي"، الوضع قائلاً بأنه كارثة طبيعية وقنبلة موقوتة، وأن روسيا تتحمل مسؤولية جنائية، وأن الخبراء الأوكرانيين يحققون في الحادثة باعتبارها قضية تدمير بيئي إجرامي. وقد استمر ارتفاع منسوب المياه؛ ما أجبر أكثر من ١٤٠٠ شخص على النزوح وترك منازلهم بعد أن غمرت الفيضانات البلدات والمدن والأراضي الزراعية المجاورة.

وتبادل طرفا النزاع الاتهامات بشأن تدمير السد دون أي دلائل؛ حيث ألقت موسكو اللوم على القوات الأوكرانية؛ إذ قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية "ديميتري بيسكوف" إن تخريب السد هو عمل مخطط له من قبل نظام "كييف". لكن أوكرانيا، على الجانب الآخر، اتهمت روسيا بتخريب السد قبل أشهر لتغطية انسحابها من مدينة "خيرسون" في أكتوبر ونوفمبر الماضيين. وقال مستشار المكتب الرئاسي الأوكراني "ميخائيلو بوديلياك" إن هدف روسيا من هذا الهجوم هو خلق عقبات أمام تقدم أوكرانيا؛ فهي لا تسعى أبداً إلى نهاية عادلة لهذه الحرب.

٧– تنبؤ نخب غربية بطول أمد الحرب:

ليس من المرجح أن تؤثر الهجمات الراهنة على مسار الحرب بصورة جذرية في ضوء التعقيدات المحيطة بالصراع. وهذه التعقيدات دفعت البعض إلى توقع طول أمد الحرب؛ فعلى سبيل المثال، صرح مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل"، يوم ١٢ يونيو الجاري، بأن بدء مفاوضات السلام بين روسيا وأوكرانيا قد يكون عقب انتهاء الانتخابات الرئاسية الأمريكية المزمع عقدها في شهر نوفمبر ٢٠٢٤. وذكر "بوريل" أنه يتوقع أن "الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ينتظر صدور نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٢٤، ولا ينبغي لنا انتظار بدء محادثات سلام بين موسكو وكييف قبل ذلك".

في النهاية، تُظهِر التطورات على الأرض، بدء معركة الربيع التي تسعى من خلالها أوكرانيا إلى تحرير جزء كبير من أراضيها الخاضعة لسيطرة القوات الروسية؛ هذا بالتوازي مع عمل روسيا على تطوير استراتيجيات دفاعية جديدة للتعاطي مع التحركات الأوكرانية الحالية، وهو ما يُصعِّب إمكانية حسم طرف لهذه المعركة لصالحه خلال الصيف الحالي، ويُرجِّح دخول الحرب الروسية – الأوكرانية عامها الثاني على التوالي خلال فبراير القادم.

الموسم الثاني للإنصات المركزي